



جامعة جرش

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي: دراسة ميدانية في البنوك

الإسلامية العاملة في الاردن

**The Impact of Shari'a Supervisory Board on Environmental Disclosure: A Field Study on Islamic Banks Operating in Jordan**

إعداد الطالب

معتصم عادل محمد الزريقات

إشراف الدكتور

علاء محمد الربيع

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

2020

## التفويض

أنا الطالب (معتصم عادل محمد الزريقات) أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي "أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي: دراسة ميدانية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن" للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: معتصم عادل محمد الزريقات.

التوقيع:

التاريخ: / / 2020

## قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة في جامعة جرش وعنوانها: "أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح

البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

وأجيزت بتاريخ 2020/1/15.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

(مشرفاً ورئيساً)

الدكتور علاء محمد الربيع

أستاذ مساعد / جامعة جرش

.....

(عضواً داخلياً)

الدكتور حمزة الحوامة

أستاذ مساعد / جامعة جرش

.....

(مناقشاً خارجياً)

الدكتور مازن أحمد العمري

أستاذ مشارك / جامعة عمان العربية

## الآية الكريمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فَلْيَسِّرْ لَنَا دِينَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ  
فَلْيَسِّرْ لَنَا دِينَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(المجادلة: 11)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

إلى ملاكي في الحياة... إلى معنى الحب والحنان... إلى بسملة التفاؤل وسر

الوجود... إلى من كان دعائها سر نجاحي... إلى أطيب قلب \*\* أمي الحبيبة \*\*

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح... إلى من علمني الصمود مهما تبدلت

الظروف... إلى سبب وجودي في هذه الحياة... \*\* أبي الحبيب \*\*

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتد... إكتسبت الكثير من القوة بوجودهم... عرفت معهم

معنى الحياة، ومعهم سرت الدرب خطوة بخطوة... \*\* اخواني وأخواتي الأعزاء \*\*

إلى من علمني الطريق الصحيح... إلى من ساعدني في مسيرتي الدراسية... إلى من

كان معي خطوة بخطوة... \*\* أخي الدكتور علاء \*\*

إلى كل من مد يد العون لي ويسر لي طريق العلم

أهديكم جميعاً جهدي المتواضع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الشكر والتقدير

اشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين القائل في كتابة الكريم  
(وفوق كل ذي علم عليم) صدق الله العظيم.

تتناثر الكلمات حباً وحبراً على صفحات أوراقى وأنا أضع اللمسات الأخيرة في هذه  
الدراسة لا يسعني الا أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم مساهمةً ولو بسيطة  
فيها.

ولكل من علمني وأزال غيمة جهل مررت بها برياح العلم الطيبة أعضاء هيئة  
التدريس في كلية الأعمال بجامعة جرش الأهلية

واخص بالذكر من عاد رسم ملامحي وتصحيح عثراتي الدكتور المشرف

علاء محمد الربيع

واسأل الله الكريم أن يجزي عني الجميع كل خير وأن يتقبل هذا العمل مني.

والله ولي التوفيق

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ب	التفويض	
ج	قرار لجنة المناقشة	
د	الآية الكريمة	
هـ	الإهداء	
و	الشكر والتقدير	
ز	فهرس المحتويات	
ي	قائمة الجداول	
ك	قائمة الأشكال	
ك	قائمة الملاحق	
ل	ملخص الرسالة باللغة العربية	
ن	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	
1	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>	<b>1</b>
2	المقدمة	1.1
3	مشكلة الدراسة	2.1
4	أهداف الدراسة	3.1
5	أهمية الدراسة	4.1
5	منهج الدراسة	5.1
6	فرضيات الدراسة	6.1
7	إنموذج الدراسة	7.1
8	مصطلحات الدراسة	8.1
8	حدود الدراسة	9.1

10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	2
13	المبحث الأول: الإفصاح البيئي	1.2
13	تمهيد	1.1.2
14	مفهوم الإفصاح البيئي	2.1.2
16	أنواع الإفصاح البيئي	3.1.2
16	أهداف الإفصاح البيئي	4.1.2
18	الإفصاح البيئي في الأردن	5.1.2
19	الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية	6.1.2
21	المبحث الثاني: هيئة الرقابة الشرعية	2.2
21	تمهيد	1.2.2
22	مفهوم هيئة الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية	2.2.2
23	أهداف هيئة الرقابة الشرعية	3.2.2
24	دور هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية	4.2.2
25	هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي	5.2.2
25	كفاءة الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي	6.2.2
26	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي	7.2.2
27	اجتماعات الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي	8.2.2
28	بيئة الضبط والرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي	9.2.2
29	المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة	3.2
29	تمهيد	1.3.2
29	الدراسات باللغة العربية	2.3.2
36	الدراسات باللغة الانجليزية	3.3.2
43	الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	4.3.2

45	<b>الفصل الثالث: منهجية الدراسة</b>	<b>3</b>
46	تمهيد	1.3
46	منهج الدراسة	2.3
47	الاستراتيجيات المتبعة في الدراسة	3.3
47	مجتمع وعينة الدراسة	4.3
48	وحدة التحليل	5.3
49	مصادر جمع البيانات	6.3
50	أداة الدراسة	7.3
51	صدق أداة الدراسة	8.3
52	اختبار ثبات أداة الدراسة	9.3
53	ملاءمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة	10.3
55	الأساليب الإحصائية المستخدمة	11.3
57	<b>الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات</b>	<b>4</b>
58	تمهيد	1.4
58	وصف خصائص عينة الدراسة	2.4
61	تحليل فقرات أداة الدراسة	3.4
67	اختبار فرضيات الدراسة	4.4
76	<b>الفصل الخامس: النتائج والتوصيات</b>	<b>5</b>
77	النتائج	1.5
77	النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمجالات الدراسة	1.1.5
79	النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات	2.1.5
80	التوصيات	2.5
81	المراجع	

87	الملاحق	
----	---------	--

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
48	البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وخصائصها حتى نهاية عام 2018	1
49	احصائية الاستبانات الموزعة	2
51	توزيع فقرات أداة الدراسة على المحاور والأبعاد	3
51	مقياس ليكرت الخماسي	4
52	قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة	5
53	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة	6
54	نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة	7
55	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	8
58	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	9
59	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	10
59	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	11
60	توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل	12
61	توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي	13
61	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات كفاءة الهيئة الشرعية	14
62	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	15
63	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات اجتماعات الهيئة الشرعية	16
64	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بيئة الضبط والرقابة الشرعية	17

65	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لأبعاد هيئة الرقابة الشرعية	18
66	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات الإفصاح البيئي	19
68	نتائج اختبار أثر بعد (كفاءة الهيئة الشرعية) على الإفصاح البيئي	20
69	نتائج اختبار أثر بعد (استقلالية هيئة الرقابة الشرعية) على الإفصاح البيئي	21
71	نتائج اختبار أثر بعد (اجتماعات الهيئة الشرعية) على الإفصاح البيئي	22
72	نتائج اختبار أثر بعد (بيئة الضبط والرقابة الشرعية) على الإفصاح البيئي	23
73	نتائج اختبار أثر (هيئة الرقابة الشرعية) على الإفصاح البيئي	24
75	نتائج تحليل الانحدار المتدرج للفرضية الرئيسة	25

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
7	إنموذج الدراسة	1

### قائمة الملاحق

الصفحة	المحتوى	رقم الجدول
88	الاستبانة	1
93	أسماء محكمي الاستبانة	2

# أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي: دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية العاملة في الأردن

إعداد

معتصم عادل محمد الزريقات

إشراف الدكتور

علاء محمد الربيع

## الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي من خلال دراسة ميدانية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها (4) بنوك. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عينة الدراسة المكونة من مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والشعب في هذه البنوك، حيث تم توزيع الاستبانات على هذه البنوك بمعدل (30) استبانة في كل بنك من هذه البنوك المنتشرة في عدد من محافظات المملكة، ليبلغ عدد الاستبانات الموزعة (120) استبانة، تم استبعاد (6) استبانات منها غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبذلك استقرت العينة على 103 استبانة من المجتمع الكلي.

تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتضمن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعادلة الإنحدار الخطي والمتعدد، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات هيئة الرقابة الشرعية مرتفعة ككل (كفاءة الهيئة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، اجتماعات الهيئة الشرعية، بيئة الضبط والرقابة الشرعية).

وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على الإفصاح البيئي وزيادة مستوى الإفصاح عنه، لما له من دلالة إيجابية على أن البنوك تسعى للحفاظ على موارد المجتمع، كما أنها توصي أيضاً على أنه ينبغي أن لا يقتصر أثر هيئة الرقابة الشرعية على تصنيف المعاملات إلى جائزة شرعاً وأخرى غير جائزة والرد على الإستفسارات المقدمة لها من إدارة البنك فقط.

استناداً الى ما سبق تشير نتائج الدراسة الى وجود أثر لهيئة الرقابة الشرعية على

الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

**الكلمات المفتاحية:** هيئة الرقابة الشرعية، الإفصاح البيئي.

# **The Impact of Shari'a Supervisory Board on Environmental Disclosure: A Field Study in Islamic Banks Operating in Jordan**

**Prepare by**

**Moatasem Adel Mohammed Al-Zureikat**

**Supervised by**

**Dr. Alaa Mohamed Al-Rabie**

## **Abstract**

This study was conducted on a study of environmental justice in Jordan and the World Bank (4) banks. To achieve this goal that the researcher prepared a questionnaire distributed to a sample of department managers, heads of departments and divisions in these banks, where (30) distributed (120) questionnaires were excluded (6) questionnaires, which were not valid for statistical analysis, were extrapolated to a ratio of 103 Of the total community

Appropriate statistical methods were used and included arithmetic averages, standard deviations, linear and multiple regression equations, and the results of the study concluded that the mean and standard deviations for the fields of the Shari'a Supervisory Board are high as a whole (the efficiency of the Shariah Board, the independence of the Shariah Supervisory Board, Shariah Board meetings, the Sharia Control and Sharia Control).

The study recommended the need to focus on environmental disclosure and increase its level of disclosure, because it has a positive indication that banks seek to conserve community resources, and it also recommends that the impact of the Sharia Supervisory Authority should not be limited to classifying transactions to a Shari'a award and other than an award And to respond to inquiries submitted to it by the bank management only.

Based on the above, the results of the study indicate that there is an effect of the Sharia Supervisory Board on environmental disclosure in Islamic banks operating in Jordan.

**Key words:** Sharia Supervisory Board, Environmental Disclosure.

## الفصل الأول

### الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 أهداف الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 منهج الدراسة

6.1 فرضيات الدراسة

7.1 نموذج الدراسة

8.1 مصطلحات الدراسة

9.1 حدود الدراسة

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 المقدمة:

يعد موضوع البيئة في السنوات الأخيرة من أهم المواضيع التي تشغل العالم، وحظيت باهتمام كبير في مختلف المجتمعات والدول، ولا سيما في مطلع سبعينات القرن العشرين. لذلك، تسعى معظم البنوك إلى بناء علاقات متينة مع المجتمع، مما يؤدي فيما بعد إلى الحفاظ على سمعة طيبة أو تحقيقها وتمكينها من تحقيق الفوائد الاقتصادية المحتملة، وبذلك تؤثر البنوك في تطبيق إجراءات المسؤولية الاجتماعية للشركات على كل من أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.

أصبحت البنوك الإسلامية في الأردن مطالبة بالإفصاح عن المسؤولية البيئية والأداء البيئي تجاه المجتمع باعتبارها تؤثر وتتأثر بالمجتمع الذي تعيش فيه، وفي ظل التوجهات الجديدة نحو مسؤولية الإفصاح البيئي للبنوك اتجاه بيئتها الداخلية والخارجية صار حتماً على البنوك الإسلامية توجيه انشطتها برشد وحاكمية خالية من الأخطاء نحو مسؤولية الإفصاح البيئي لتمكين البنوك من تحسين ادائها وصورتها لدى أفراد الفئة المستهدفة فتستفيد من ذلك قوة، وشهرة، وولاء من العملاء، إذ أن الإفصاح البيئي يؤثر بشكل مباشر في أداء البنوك الإسلامية الأردنية.

أشارت الدراسات السابقة إلى وجود العديد من أن خصائص هيئة الرقابة الشرعية هي من العوامل المهمة المؤثرة في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لذلك يستخدم عدد من البنوك الإسلامية شكلاً خاصاً من أشكال المراقبة للحد من تباين المصالح بين المستثمرين الإسلاميين وإدارة البنوك الإسلامية، يمكن لهيئة الرقابة الشرعية أن تطمئن المستثمرين بالامتثال للقوانين والمبادئ الإسلامية حيث تم تعريف هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية كهيئة مستقلة مكلفة بمهمة توجيه ومراجعة والإشراف على أنشطة البنوك الإسلامية لغرض الامتثال للشريعة، وإصدار الأحكام القانونية المتعلقة

بالتحويل المصرفي الإسلامي والتمويل الإسلامي، ومع ذلك ، في حين أن وجود هيئة رقابة شرعية قد يؤدي إلى مزيد من المراقبة وبالتالي زيادة الكشف عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

واستناداً إلى ما سبق سوف يتطرق الباحث في هذه الدراسة إلى دراسة أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

## 2.1 مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي الأردني من أكبر القطاعات الخدمية في الاقتصاد الأردني، وأكثرها مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. كما يمتاز بنمو مستوى الإستخدام التقني، ومشاركته الفاعلة في تقديم الخدمات الاجتماعية المنبثقة من القيام بمتطلبات الإفصاح البيئي، كما تتعرض المصارف الإسلامية إلى مواجهة العديد من المخاطر خلال تعاملها مع المجتمع، حيث تبين عدم توفر أساليب مناسبة للعرض والإفصاح عن المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، كما أنها تختلف فيما بينها في درجة الإفصاح عن المسؤولية البيئية، مما يدل على حاجة هذه المصارف لتحديد ماهية الإفصاح المناسب عن المخاطر بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية للوصول إلى السلامة المصرفية بما يخدم جميع الأطراف المستفيدة. بدأت المصارف الإسلامية بالإفصاح عن المعلومات البيئية لما لها من آثار إيجابية على ادائها المالي بشكل عام، وبناء علاقات قوية مع المجتمع وتحسين سمعة هذه البنوك (النبلسي، وآخرين، 2018).

وفي هذا الإطار ولمواكبة تلك التطورات في إصدار الإرشادات والضوابط المتعلقة بهيئة الرقابة الشرعية الصادرة على المستوى الإقليمي والدولي والهادفة لتعزيز مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.

أما مشكلة الدراسة فتتمثل في بيان أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

لذلك تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الرئيسية التالية:

❖ هل يوجد أثر بين هيئة الرقابة الشرعية والإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في

الأردن؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر بين كفاءة الهيئة الشرعية والإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في

الأردن؟

2. هل يوجد أثر بين استقلالية هيئة الرقابة الشرعية والإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة

في الأردن؟

3. هل يوجد أثر بين اجتماعات الهيئة الشرعية والإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في

الأردن؟

4. هل يوجد أثر بين بيئة الضبط والرقابة الشرعية والإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة

في الأردن؟

### 3.1 أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الأثر بين هيئة الرقابة الشرعية والإفصاح البيئي

من خلال دراسة ميدانية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

ويتم تحقيق الأهداف التالية:

❖ معرفة أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

ويتدرج تحت الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1. معرفة أثر كفاءة الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

2. معرفة أثر استقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

3. معرفة أثر اجتماعات الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

4. معرفة أثر بيئة الضبط والرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

#### **4.1 أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعتبر من أول الدراسات حسب علم الباحث التي تناولت الربط بين اليات ومعايير هيئة الرقابة الشرعية وبين الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، وتأتي أهمية هذه الدراسة من امكانية استفادة البنوك الإسلامية العاملة في الأردن المبحوثة من نتائجها بالشكل الذي يساعدها من الإفصاح عن المسؤولية البيئية، ونجد أن أهمية هيئة الرقابة الشرعية أنها تعمل على الإفصاح عن البيانات والمعلومات الخاصة بالبنوك الإسلامية ويرتكز هذا الإفصاح على العدل والإنصاف، كما أن هذه الدراسة تستمد أهميتها من أن تفيد نتائجها المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

#### **5.1 منهج الدراسة:**

تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي باعتباره أنسب المناهج في الدراسة، وتم جمع البيانات من المصادر الثانوية والاولية الآتية:

## 1. المصادر الثانوية:

- الكتب والمراجع العربية والاجنبية
- الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة عربية واجنبية

## 2. المصادر الأولية:

- الإستبانة: كأداة رئيسية في البحث ولقد تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي في تقديم وتحليل الإستبانة، ومن ثم إستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة لإختبار فرضيات الدراسة

### 6.1 فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم بناء وصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية  $H_0$ : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لهيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

الفرضية الفرعية الأولى  $H_{01}$ : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لكفاءة الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

الفرضية الفرعية الثانية  $H_{02}$ : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

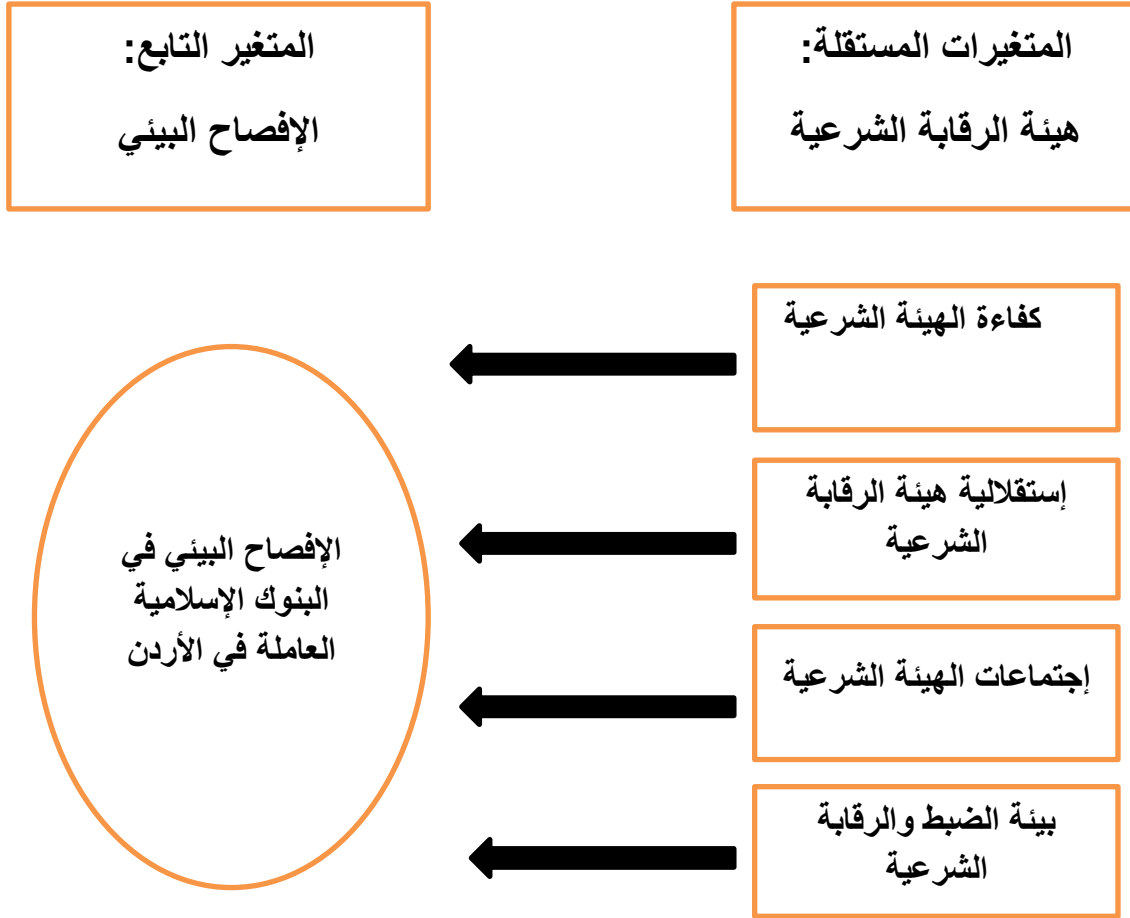
الفرضية الفرعية الثالثة  $H_{03}$ : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لإجتماعات الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

الفرضية الفرعية الرابعة  $H_{04}$ : "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لبيئة الضبط والرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

## 7.1 نموذج الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية قام الباحث بوضع نموذج

الدراسة التالي:



الشكل رقم (1)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الحاكمة المؤسسية

## 8.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية بما يلي:

**1- الحدود المكانية:** اقتصرت هذه الدراسة على البنوك الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها (4) بنوك هي البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك الأردن دبي الإسلامي، ومصرف الراجحي.

**2- الحدود البشرية:** اختار الباحث عينة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في هذه البنوك، كونهم تتوفر لديهم المعرفة الكافية بمتغيرات الدراسة.

**3- الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين شهر حزيران 2019 وشهر كانون الأول 2019.

## 9.1 مصطلحات الدراسة:

**الإفصاح البيئي:** عرّف الإفصاح البيئي على أنه مجموعة من عناصر المعلومات المتعلقة بأداء وأنشطة الإدارة البيئية للشركة وآثارها المالية السابقة والحالية والمستقبلية (عزيز، 2018).

**هيئة الرقابة الشرعية:** هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء، على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية ولو إمام بفقهاء المعاملات (أبو غدة، 2016).

**كفاءة الهيئة الشرعية:** يتم تعريف كفاءة هيئة الرقابة الشرعية كهيئة مستقلة مكلفة بمهمة توجيه ومراجعة والإشراف على أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية لغرض الامتثال للشريعة ، وإصدار الأحكام القانونية المتعلقة بالتمويل المصرفي الإسلامي والتمويل الإسلامي (Abdalrohman، 2015).

**استقلالية هيئة الرقابة الشرعية:** تتمتع هيئات الرقابة الشرعية بالاستقلالية التامة عن كل من مجلس الإدارة وإدارة المصرف، وهذه الاستقلالية منحها القوة والنفوذ للقيام بعمليات الفحص والتدقيق دون التدخل للتأكد من مطابقة جميع الأعمال للشريعة الإسلامية وايقاف أو تعديل مسار أو آثار اي عملية أو صفقة مخالفة لأحكام الشريعة ومبادئها (ابو غدة، 2016).

**بيئة الضبط والرقابة الشرعية:** عرفت بأنها تعتمد على إجراءات و دليل للسياسات تعكس توجهات هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الادارة والادارة العليا بالامتثال بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية و بما يصدر من معايير وإرشادات شرعية للمجتمع، وشمولها على القيم والكفاءة واستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، ووضوح خطوط الاتصال، وأن مسؤولية تطبيق قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية هي مسؤولية الجميع (عطية، 2016).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

#### 1.2 المبحث الأول: الإفصاح البيئي

##### 1.1.2 تمهيد

##### 2.1.2 مفهوم الإفصاح البيئي

##### 3.1.2 أنواع الإفصاح البيئي

##### 4.1.2 أهداف الإفصاح البيئي

##### 5.1.2 الإفصاح البيئي في الأردن

##### 6.1.2 الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية

#### 2.2 المبحث الثاني: هيئة الرقابة الشرعية

##### 1.2.2 تمهيد

##### 2.2.2 مفهوم هيئة الرقابة الشرعية على البنوك الإسلامية

##### 3.2.2 أهداف هيئة الرقابة الشرعية

##### 4.2.2 دور هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

5.2.2 هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي

6.2.2 كفاءة هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي

7.2.2 استقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي

8.2.2 اجتماعات الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي

9.2.2 بيئة الضبط والرقابة على الإفصاح البيئي

3.2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة

1.3.2 تمهيد

2.3.2 الدراسات باللغة العربية

3.3.2 الدراسات باللغة الإنجليزية

4.3.2 الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين هما:

#### 1.2 المبحث الأول: الإفصاح البيئي:

##### 1.1.2 تمهيد:

يتناول هذا المبحث موضوع الإفصاح البيئي، ومفهومه، وأنواعه وأهدافه، والإفصاح البيئي في الأردن.

اهتمت البنوك الإسلامية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالدور الاجتماعي، فإن معظم البنوك تسعى لبناء علاقة قوية مع المجتمع، والتي ينتج عنها الحفاظ على سمعة طيبة وتمكنهم من تحقيق الفوائد الاقتصادية المحتملة (Hasneh، 2009)، حيث يجب على المنظمات أن تفصح عن مدى مساهماتها في تحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للأنشطة البيئية وإيصالها للأطراف الداخلية والخارجية على حد سواء من أجل اتخاذ قرارات إدارية تتعلق بتوجيه المسؤولية الاجتماعية لهذه الأنشطة (المساعد، 2013)، تؤدي المصارف الإسلامية كمؤسسات مالية دوراً استثنائياً ومميزاً في النشاط الاقتصادي الاجتماعي انطلاقاً من رسالتها وأهداف أنشطتها وبالإضافة لذلك تسعى ككل المنظمات جاهدة لإيجاد مكان لها في مجتمعها من خلال إفصاحها على البيئة، وزيادة حصتها السوقية خاصة في ظل المنافسة الشديدة لتتمكن من البقاء والازدهار أطول مدة في السوق (الناقلي وآخرون، 2018)، وفي ظل التوجهات الجديدة نحو المسؤولية الاجتماعية للمنظمات اتجاه بيئتها الداخلية والخارجية صار حتماً على المنظمات توجيه أنشطتها برشد وحاكمية نحو المسؤولية الاجتماعية لتمكين المنظمة من تحسين أدائها وصورتها لدى أفراد الفئة المستهدفة (الزبيد، 2013).

## 2.1.2 مفهوم الإفصاح البيئي:

إن القضايا البيئية ورعايتها من الموضوعات الحديثة. هذا على الرغم من العديد من التشريعات والمنظمات التي تطالب وتلتزم بالحفاظ على البيئة. ومع ذلك ، هذا لا يكفي إلا إذا أدرك أفراد المجتمع أهمية البيئة وحمايتها. لذلك، يتعين على المجتمع العمل والمساهمة في تغيير السلوك البيئي للأفراد والمنظمات وزيادة الوعي بالمشاكل البيئية (عياصره ، 2018). يأخذ هذا الإفصاح العديد من النماذج الوصفية مثل البيانات، والحقائق الكمية، والأرقام والملاحظات حول البيانات المالية. وأشار النابلسي (2011) إلى أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية وظهور الأسواق الدولية لعبت دوراً هاماً في زيادة أهمية الإفصاح والتوسع خاصة بعد أن أصبحت المعلومات المحاسبية مصدراً رئيسياً لقرارات العملاء في هذه الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يساعد أيضاً المالكين والأطراف الأخرى مثل المستهلكين والمستثمرين ووكالات حماية المستهلك والبيئة والرأي العام في اتخاذ القرارات. ومع ذلك ، فإن هذا يعتمد على حقيقة أن هذه الأطراف لها علاقات متبادلة مع المنظمة، والتي وضعت المساءلة على تلبية احتياجات هذه الأطراف وتلبية متطلباتها.

قام العديد من الباحثين بتناول موضوع الإفصاح البيئي في دراساتهم، وتوصلوا الى مجموعة من التعريفات ومنها.

فعرّف (عزيز، 2018) الإفصاح البيئي على أنه مجموعة من عناصر المعلومات المتعلقة بأداء وأنشطة الإدارة البيئية للشركة وأثارها المالية السابقة والحالية والمستقبلية.

وفي تعريف (فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ) ان الافصاح البيئي هو عبارة عن معلومات الزامية أو اختيارية، مالية أو غير مالية، كمية أو غير كمية، مدققة أو غير مدققة، يتم اتاحتها للجمهور من طرف المؤسسة من خلال أي وسيلة إعلامية، وهي تتعلق بتفاعل الشركة مع بيئتها الطبيعية (الياس، 2018).

وَعرف (صالح، 2015) بأن الإفصاح كمفهوم نسبي يحقق العديد من المزايا للمستثمرين والدائنين وإدارة المشاريع والمستفيدين الآخرين. ويهدف إلى ترشيد عملية صنع القرار والإستفادة من الإستخدام الكفء للموارد ، وبالتالي تحسين رفاهية الاقتصاد الوطني بشكل عام.

أما (الرفاعي، 2012) فعرف الإفصاح البيئي على أنه مجموعة بنود من المعلومات التي تتعلق بأداء وأنشطة الإدارة البيئية للشركة والآثار المالية المترتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل.

ومن وجهة نظر (عبيدات، 2011) فإن الإفصاح عن المعلومات البيئية يضفي الثقة على المعلومات التي تقدم لمستخدمي القوائم المالية لترشيد قراراتهم في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة وضخامتها والتشريعات البيئية الملزمة لها .

وفي دراسة (عبد السيد، وآخرون، 2009) عرفوا الإفصاح البيئي: بأنه تلك العملية التي بمقتضاها يتم عرض المعلومات الخاصة بالتلوث البيئي والتحسينات البيئية والناجمة عن ممارسة الشركة لأنشطتها اليومية، وبيان مدى إستجابة الشركة لهذه الالتزامات حتى يتمكن اصحاب المصالح من الحصول على المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وتقييم الاداء.

وَعرف (ابو العزم، 2005) الإفصاح البيئي يعني بعموم نشر المعلومات المالية والوصفية الملائمة للمستفيد في القوائم المالية المراجعة، والإفصاح البيئي هو مجموعة بنود المعلومات التي تتعلق بأداء وأنشطة الادارة البيئية للشركة والآثار المالية المترتبة عليها في الماضي والحاضر والمستقبل.

ويرى الباحث بأن الإفصاح البيئي هو الأسلوب أو الأداة التي من خلالها تستطيع هيئة الرقابة الشرعية إعلام كل الأطراف المستفيدة بأنشطتها المختلفة ذات الآثار البيئية، وانعكاسات ذلك على البيانات المالية.

### 3.1.2 أنواع الإفصاح البيئي:

يقسم الإفصاح البيئي الى عدة أقسام وهي(عثمان، 2014):

1. الإفصاح البيئي الاختياري.

2. الإفصاح البيئي الإلزامي.

أولاً: الإفصاح البيئي الإختياري: هو عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية للمنشأة في القوائم والتقارير الدورية والايضاحات المرفقة بما يسهل مهمة مستخدمي البيانات والمعلومات المالية عند تقييم الاداء البيئي وترشيد القرارات المتعلقة به (مارق، 2009).

ثانياً: الإفصاح البيئي الإلزامي: هو الإفصاح الذي يعرض طبقاً للقوانين او قواعد السوق، وهو عكس الإفصاح الإختياري فان واضعي السياسات المحاسبية والقائمين على سوق المال وإعداد القواعد المحاسبية ومعايير إعداد التقارير المالية يرون ان هذا الإفصاح يجب ان يكون وفقاً لحاجة الأطراف المهتمة، ويجب أن يوفر الحد الأدنى من الإفصاح المفقود في حالة الإفصاح الإختياري (عثمان، 2014).

### 4.1.2 أهداف الإفصاح البيئي:

على الرغم من صعوبة تحديد الأهداف المتوخاة من الإفصاح البيئي لما ينجم منه من آثار إيجابية كثيرة للأطراف كافة، إلا أنه وبناء على ما ورد من دوافع وأسباب كانت وراء إلتزام الشركات بالإفصاح، فإنه يمكن تقسيم أهداف الإفصاح على النحو الآتي (قاسم، 2017).

أ- أهداف داخلية.

ب- أهداف خارجية.

• الأهداف الداخلية التي يحققها الإفصاح البيئي (عياصرة، 2018):

1. بيان إلتزام الشركة في تطبيق القوانين والتشريعات التي تم إصدارها من قبل الحكومة للحفاظ على البيئة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الثقة بنشاطات هذه الشركة.
2. القدرة على التنافس مع الشركات المماثلة في نفس النشاط، من خلال تحسين سمعتها بتوفير المعلومات البيئية والإجراءات المتخذة من قبل هذه الشركات تجاه البيئة التي يهتم بها أصحاب المصالح المختلفين والذين لهم علاقة بنشاطاتها الاقتصادية والاجتماعية.
3. توفير معلومات بيئية مناسبة يمكن الاستفادة منها من قبل الادارة والتي تساعد في تقييم الاجراءات البيئية لديها، وتحديد التكاليف المترتبة على هذه الاجراءات.
4. يؤدي توفير معلومات الافصاح البيئي واجراءات السلامة داخل المنشأة الى رضا العاملين الامر الذي يساعد في تقليل معدلات دوران العمال.

• الأهداف الخارجية التي يحققها الإفصاح البيئي (النايلسي، 2011):

1. إظهار التزام الشركة بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية ومشاركتها في تحمل الابعاء العامة للمجتمع.
2. يعكس نشاطات وفعاليات الشركة في مجال حماية البيئة، وسلامة مواقع عملها من التلوث والهدر في المواد السامة؛ مما يخلي مسؤوليتها القانونية ازاء الاضرار والاصابات التي قد تسببها شركات اخرى مماثلة.
3. يساعد الافصاح عن الانشطة البيئية مستخدمى المعلومات على اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة وتقييم الاداء فضلا عن تطوير البحوث والدراسات في مجال سلامة البيئة.

## 5.1.2 الإفصاح البيئي في الأردن:

لقد اهتمت الحكومة الأردنية بالقضايا البيئية منذ الستينات من القرن الماضي عندما قامت بإنشاء الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في عام 1966، بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تعالج جوانب مختلفة من القضايا البيئية (عياصرة، 2018) وفي مطلع الثمانينات قررت الحكومة إنشاء دائرة للبيئة، ترتبط بوزارة الشؤون البلدية والقروية (قاسم، 2017)، وزاد اهتمام الحكومة بالأمر البيئي يوماً بعد يوم، ففي عام 2003م تم استحداث وزارة متخصصة بالقضايا البيئية وهي وزارة البيئة، كما قامت بصياغة وإصدار عدد من القوانين والتعليمات والأنظمة والمعايير في مختلف المجالات البيئية (Hindeyah، 2007)، وأيضاً من أهم ما قامت به الأردن، إنشاء إدارة جديدة سميت بإدارة الشرطة البيئية اعتباراً من 14 حزيران 2006م، بهدف إحكام السيطرة على المخالفات البيئية والحد منها، بحيث تعتبر الأداة التنفيذية لوزارة البيئة في الأردن، وهي أول إدارة من نوعها على مستوى العالم العربي (الصوفي وآخرون، 2012).

ومن الجدير بالذكر، أن إنشاء وزارة البيئة هي خطوة إلى الأمام نحو إنشاء نظام حديث لحماية البيئة وإدارتها، وتسعى مهمة الوزارة إلى الحفاظ على نوعية البيئة الأردنية وتحسينها، والمحافظة على الموارد الطبيعية، والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال السياسات والتشريعات والاستراتيجيات الفعالة، ومن خلال تعميم المفاهيم البيئية في جميع خطط التنمية الوطنية (Hindeyah، 2007)، وتسعى الوزارة إلى تحقيق طموحها من خلال الرؤية المستقبلية التي تتطلع إليها وهي "وزارة متميزة في المحافظة على عناصر البيئة واستدامتها لحياة أفضل"، من خلال التركيز على السعي لبناء وزارة متميزة، والمحافظة على جميع عناصر البيئة المختلفة، بشكل ينسجم مع التوجهات الملكية السامية في هذا المجال، ويتوافق ويعزز التوجهات الوطنية وأولوياتها الاستراتيجية في قطاع البيئة الموثقة في رؤية الأردن 2025م، وقامت وزارة البيئة ببيان الهدف والغاية من وجودها من خلال الرسالة التي

تبنتها، والتي تنص على "حماية البيئة والحفاظ على النظم البيئية من خلال وضع الأطر التشريعية والاستراتيجية ورسم السياسات ونشر الثقافة البيئية، وتعزيز الرقابة البيئية وتطبيق القانون والتحول نحو اقتصاد اخضر، وفق نهج تشاركي، وعبر بناء مؤسسي داعم، للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة" (وزارة البيئة، 2016).

واعتمدت وزارة البيئة في عملها على مبدأ الشفافية والمصداقية، من خلال الإعلام والإعلان عن جميع أنشطتها وأعمالها، وتوفير جميع المعلومات المناسبة لطالبيها بسرعة ودقة، مما يساعد في عملية المسائلة والمتابعة، ويتجلى هذا المبدأ من خلال قيام الوزارة بإعداد تقارير تختص بحالة البيئة في الأردن، مثل تقرير حالة البيئة (2009) وتقرير حالة البيئة (2016).

ويعتبر التقرير الثاني لحالة البيئة في الأردن (2016)، الذي تناول الوضع البيئي عن الفترة من (2007-2014)، إضافة نوعية في سجل الإنجازات التي حققتها الأردن في مختلف القطاعات البيئية، وبين هذا التقرير أن القطاع الصناعي من أهم القطاعات، ويعتبر ركيزة من ركائز التنمية، حيث يؤدي دوراً في تحسين المستوى المعيشي للأفراد في معظم المجتمعات، وبما أن الأردن يتميز بموقع استراتيجي وآمن ومستقر، وغني بالموارد البشرية، أصبح جاذباً للاستثمارات الأجنبية والمحلية في جميع القطاعات وخاصة القطاع الصناعي.

### 6.1.2 الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية مطالبة بالعمل وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. حظر الربا (الربا) هو أحد أكثر المبادئ المساهمة التي تستلزم الحاجة إلى البنوك الإسلامية وفي الوقت نفسه محاولة الحفاظ على دورها الاجتماعي. على أساس فيما يتعلق بالدور الاجتماعي ، تقدم البنوك الإسلامية معلومات اجتماعية لإظهار مسؤوليتها ومحاسبتها خارج المجتمع ، وتقديم المعلومات ذات الصلة بما يتوافق مع الاحتياجات الدينية للمسلمين في صناع القرار. من أجل تشجيع النمو الاقتصادي المستدام على أساس

المساءلة الاجتماعية الإسلامية ، تواصل البنوك الإسلامية تطبيق استراتيجيات تمويل جديدة ، والبحث عن المزيد من وسائل الاستثمار التي قد تعزز تنمية وإنشاء صغار التجار (at.al، 2013)،  
(Abdelrohman).

بشكل عام ، يتم تصنيف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات واضحة للعيان في المجتمع على أنها وسطاء ماليون يجذبون ويخصصون الأموال، والجدير بالذكر أن البنوك الإسلامية لها دور إضافي في المجتمع ، حيث يمكنها أن تساعد الأفراد والمجتمعات على تطبيق العدالة في جميع جوانب حياتهم على أساس النظام المصرفي الإسلامي (Farook et al. ، 2011). وفقاً لمعيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 7 (AAOIFI ، 2010) ، يتعين على البنوك الإسلامية أن تشارك في الأنشطة الاجتماعية كواحدة من مسؤولياتها الدينية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية والتقديرية ، وعليها نشر هذه الأنشطة على الأمة الإسلامية كوسيط مالي للمجتمع الإسلامي. تساهم هذه الورقة في الأدب في مجال الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية.

## 2.2 المبحث الثاني: هيئة الرقابة الشرعية:

### 1.2.2 تمهيد:

يتناول هذا المبحث موضوع هيئة الرقابة الشرعية، ومفهوم هيئة الرقابة الشرعية، وأهداف هيئة الرقابة الشرعية، وأثر هيئة الرقابة الشرعية (كفاءة هيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية، وبيئة الضبط والرقابة الشرعية) على الإفصاح البيئي.

تمثل هيئة الرقابة الشرعية دورا هاما للغاية في ضبط ممارسات المصارف الاسلامية من الوجهة الشرعية، وهي المرجع الذي يعتمد عليه في دراسة العقود التي تبرمها المصارف الاسلامية للتأكد من موافقتها للأحكام الشرعية (العمرى، 2017)، يتمثل هذا المبحث في هيئة الرقابة الشرعية لدى البنوك الإسلامية والتي تقوم بمراقبة اعمال البنوك الإسلامية للتأكد بانها تعمل وفقا للشريعة الاسلامية كما أن البنوك الإسلامية تخضع لنظام من الحوكمة مفروض من قبل اطراف (مساهمين، وزبائن، وهيئات دولية لتنظيم البنوك)، بالإضافة إلى هيئات الرقابة الشرعية (المصلييت، 2018)، تعتبر حوكمة الرقابة الشرعية عنصرا أساسيا في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية الانسانية من خلال رقابة اعمال البنوك الإسلامية واجتثاث كل انواع المخالفات بحكم الاشراف والمساءلة والمسؤولية تجاه اصحاب المصالح ، تظهر كفاءة الرقابة الشرعية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ويتجلى ذلك من خلال تمتع جهات الرقابة الشرعية بالاستقلالية دون التأثير بأية اطراف خارجية ، وبما أن الاجراءات المحاسبية لدى البنوك الاسلامية تتوافق مع الشريعة الاسلامية فإنها تعمل على تحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي للدولة (كريم، 2010).

وتهدف الرقابة الشرعية إلى تحقيق العديد من الأهداف لخدمة البنوك الإسلامية: منها التأكد من التزام إدارة البنك بقرارات وتوصيات الرقابة الشرعية وايضا التأكد من عرض جميع الأعمال المنفذة بالبنك على هيئة الرقابة الشرعية إن لزم الأمر، أما الهدف الثالث فيتجلى في تنمية روح الرقابة الذاتية

لدى موظفي البنك بتوعية أنفسهم وتثقيفها بما يتلاءم وطبيعة عمل البنك (المصلييت، 2018). تعتبر حوكمة الرقابة الشرعية من المفاهيم الاساسية لدى البنوك الإسلامية حيث ركزت على تحديد متطلبات البنوك المركزية فيما يتعلق بجميع العمليات والترتيبات الواجب توفرها لدى البنوك الإسلامية من اجل ضمان توافق جميع العمليات المالية والمحاسبية لدى البنوك الإسلامية مع احكام الشريعة الإسلامية مع وضع كافة الارشادات الشاملة لمجلس ادارة هذه البنوك والهيئات الشرعية حول كيفية عملها وتأدية واجباتها المالية والمحاسبية بالتوافق مع القضايا الشرعية (العمرى، 2017).

## 2.2.2 مفهوم هيئة الرقابة الشرعية:

عرفها (Azhar ،Bilkir ،2018) هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة من الفقهاء المتخصصين تتكون من أعضاء مجلس إدارة الشريعة خبراء في مجال البنوك الإسلامية هم الذين يتحملون مسؤولية توجيهه واستعراض، وتقديم المشورة والإشراف على الإدارة فيما يتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية من اجل ضمان الإمتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي تعريف (El Azem ، 2014) تعتبر هيئة الرقابة الشرعية صمام الامان في البنوك الإسلامية، فهي التي تضبط اعمال البنوك الإسلامية وتبين مدى توافقها مع الأحكام الشرعية.

وعرف (شحاتة، 2011) بأنها متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة المشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير الى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والارشادات وسبل التطور الى الأفضل.

وعرفها (شويدح، 2003) بأنها التحقق من تنفيذ الفتاوي الصادرة عن جهة الاختصاص، وايجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الأحكام الشرعية.

وعرفها (ابو معمر، 2000) بأنها جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال البنك الإسلامي للشريعة.

ويرى الباحث بأن هيئة الرقابة الشرعية هي مجموعة من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات الشرعية، والمؤسسات المالية يعهد اليهم توجيه نشاطات المصارف والمؤسسات والشركات ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

### 3.2.2 أهداف هيئة الرقابة الشرعية:

تتمثل الأهداف الأساسية في هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بما يلي (شويديح، 2003):

1. بيان المعاملات الحلال التي يقوم بها المصرف وإقرارها، والتنبيه على المعاملات الحرام لاجتنابها وإيجاد البديل الحلال لها.

2. تحفيز المصارف الإسلامية من عاملين بها ومتعاملين معها إلى الالتزام في معاملاتهم بتطبيق الأحكام الشرعية.

3. الاطمئنان إلى النظم الأساسية واللوائح والعقود والاتفاقات التي يبرمها المصرف الإسلامي لتتقيتها من أية شوائب تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

4. التأكد من انتقاء واختيار العاملين بالمصرف الإسلامي قد تم طبقاً للتأهيل العلمي والمعنوي إضافة إلى التكوين الشخصي للعامل، وكذلك تدريبهم وتوجيههم نحو تحقيق الأهداف والأغراض الشرعية للمصارف الإسلامية.

5. التأكد من تصميم النظام والنماذج والسجلات والبطاقات وغيرها قد تم طبقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

6. تحقيق المتابعة المستمرة والمراجعة والتحليل بما يضمن تنفيذ العمل طبقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وبيان المشكلات والصعوبات وسبل حلها وتذليلها.

#### 4.2.2 دور هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية:

تعين الهيئة العامة أعضاء الهيئة الشرعية بناء على توصية المجلس وبتنسيب من لجنة الترشيح والمكافآت لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، وعلى أن لا يقل عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن ثلاثة أشخاص، وتعين اللجنة أيضاً رئيساً لها من أحد أعضائها، ويتم توقيع رسالة إرتباط بين البنك والهيئة الشرعية يتم فيها تحديد نطاق عمل الهيئة وواجباتها (دليل الحاكمية المؤسسية، 2016).

ومن مهام ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية ما يلي (دليل الحاكمية المؤسسية، 2016):

1. إعداد دليل إجراءات يشمل نظام عمل الهيئة، وأختصاصاتها، ومسؤولياتها، وتنظيم علاقتها مع المجلس والإدارة التنفيذية العليا.
2. مراعات البيئة الشرعية والتشريعية في المملكة.
3. الإلتزام بتطبيق مدونة قواعد السلوك المعمول فيها بالبنك على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في البنك.
4. على الهيئة التحقق من مراجعة المدقق الخارجي لكفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية الشرعية في البنك وبالتنسيق مع لجنة التدقيق.
5. يحق للهيئة الحصول على أي معلومة والوصول من دون قيود إلى جميع أنشطة البنك والإتصال بأي موف داخل البنك.

## 5.2.2 هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي:

ان لهيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية مخاطر سابقة على الإفصاح عن الأداء البيئي للبنوك حيث تأسست الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية كإلتزام ديني جماعي على المجتمع الأكبر لتعويض عدم قدرة الفرد على تجنب نظام الربا الذي لا يقاوم وعلى نطاق واسع في البيئة، يتم تصنيف البنوك الإسلامية على أنها مؤسسات واضحة للعيان في المجتمع على أنها وسطاء ماليون يستقطبون ويخصصون الأموال، بالإضافة إلى ذلك ، لدى هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية القدرة على تعليم الأفراد والمجتمعات لتطبيق العدالة في جميع جوانب حياتهم بناءً على مثال البنوك الإسلامية (Abdalrohman ، at.al، 2015).

تعتبر هيئة الرقابة الشرعية نوعاً خاصاً من الإشراف الذي يقلل من تضارب المصالح بين المستثمرين وإدارة البنوك الإسلامية (Rahman & Bukair، 2013). إن وجود هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية قد يحسن من مستوى المراقبة ، وبالتالي يؤدي إلى توفير المزيد من المعلومات المتعلقة بالإفصاح عن المسؤولية البيئية للشركات (Abdalrohman ، at.al، 2015).

وبناء على ما تقدم تناول الباحث في هذه الدراسة مجموعة من هيئات الرقابة الشرعية وهي (كفاءة هيئة الرقابة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية، بيئة الضبط والرقابة الشرعية) وتأثيرها على مستوى الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

## 6.2.2 كفاءة الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي:

تستخدم البنوك الإسلامية شكلاً خاصاً من أشكال المراقبة للحد من تباين المصالح بين المستثمرين الإسلاميين وإدارة البنوك الإسلامية (Ibrahim ، at.al، 2015). يعد مجلس الرقابة

الشرعية (SSB) جزءاً من حوكمة الشركات، التي تنطوي على مراقبة أنشطة البنوك الإسلامية وفقاً للقوانين والمبادئ الشرعية الخاصة بتطبيقها والامتثال لها، يجب أن يعكس SSB الجيد والفعال مسألة الاستقلالية والشفافية والمساءلة والمسؤولية والنزاهة (Ame mostafa ،Abdallah ،2015).

عرّف (Ibrahim ،at.al ،2015)، هيئة الرقابة الشرعية بأنها هيئة مستقلة مكلفة بواجب إدارة ومراجعة والإشراف على أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية لغرض الامتثال للشرعية وإصدار الأحكام القانونية المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية. بشكل عام ، إن كفاءة مجلس الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بحاجة ماسة إلى تطوير ثقة الجمهور بالشركات من خلال الإشراف الموثوق والفعال. ومع ذلك ، تؤدي الكفاءة الأعلى لـ SSB إلى مستوى أكبر من المراقبة والامتثال لمبادئ الشرعية الإسلامية التي تعزز مستوى الكشف عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات. وبالتالي ، يعتبر مجلس الرقابة الشرعية الفعال آلية حكم إسلامية جيدة يمكنها مراقبة وتوجيه الإدارة لأداء أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات والكشف عن المعلومات البيئية في تقاريرها السنوية.

(Ame mostafa ،Abdallah ،2015)، دراسة تأثير كفاءة SSB على اختيارات النمط الإسلامي للتمويل من قبل البنك الإسلامي الماليزي. توضح النتائج أن SSB الفعال ليس له تأثير كبير على اختيار الطريقة الإسلامية للتمويل في ماليزيا. من ناحية أخرى، (Ibrahim ،at.al ،2015). درسوا العلاقة بين كفاءة SSB ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك الإسلامية السودانية. كشفت النتائج أن فعالية SSB لها تأثير إيجابي على مستوى الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

## 7.2.2 استقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي:

تعتبر نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين العناصر الهامة التي تعزز فعالية المجلس في الرقابة والإشراف ، وهذا بدوره يقلل من قدرة المديرين على العمل من أجل خدمة مصالحهم

الخاصة على حساب مصالحهم. الزبائن. ومع ذلك ، وجد (Rabi، 2019) أن نسبة كبيرة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لها دور مهم في ضمان شفافية المعلومات البيئية. حيث ، ينظر إلى المديرين المستقلين كأداة لمراقبة سلوك الإدارة وتقليل السلوك الانتهازي.

كشفت (Elfeky، 2017)، أن المديرين المستقلين يشجعون الإدارة على الكشف عن مزيد من المعلومات المتعلقة بالإفصاح البيئي وتقليل فوائد حجب المعلومات. ومع ذلك ، يكشف (Rabi، 2019) أن المديرين المستقلين يؤثرون إيجابيا على الكشف الاجتماعي. حيث يشجع المديرون المستقلون الشركات على الاستثمار في الأنشطة الاجتماعية ، والتي في المقابل ستعزز صورة شركاتهم. على النقيض من ذلك ، وجدت دراسة أخرى (Djajadikerta، Trieksani، 2016) على عدم وجود علاقة.

## 8.2.2 اجتماعات الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي:

كشفت البحث التجريبي أن هناك نتيجة غير حاسمة فيما يتعلق بالعلاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإشراف والإفصاح البيئي (Dienes & Velte، 2016) نظرية الوكالة تشير إلى أن زيادة عدد الاجتماعات في مصلحة أصحاب المصلحة وأن الوقت الإضافي المتاح من شأنه أن يقلل تكاليف الوكالة. وبالمثل ، تنص نظرية الشرعية على أن الشركات تحتاج إلى عدد متزايد من الاجتماعات لضمان الشرعية. يقول (Rabi، 2019) أن أعضاء مجلس الإدارة يحتاجون إلى معرفة عميقة في الخلفية وتحديثات في الوقت المناسب حول أنشطة الشركة ونتائجها. وبالتالي ، فإن ارتفاع عدد الاجتماعات يعني زيادة الضغط على المديرين لتقديم المعلومات البيئية. من الناحية العملية ، وجد لي أن ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنويًا لأعضاء لجنة التدقيق ترتبط ارتباطًا كبيرًا بالإفصاح عن رأس المال الفكري ، كما وجد (Allegrini، 2011) أن عددًا أكبر من اجتماعات لجنة التدقيق يرتبط بشكل كبير إلى مستوى الكشف البيئي. من ناحية أخرى ، (ماضي، وآخرون ، 2014). جادل بأن ارتفاع عدد

الاجتماعات يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التنسيق. وبالتالي ، يمكن أن يؤدي عدد كبير من الاجتماعات إلى آثار سلبية للتقييم. علاوة على ذلك ، فحص (Dienes و Velte ، 2016) العلاقة بين تواتر اجتماعات مجلس الإشراف وكشف المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ووجدوا علاقة سلبية غير مهمة. تستخدم البنوك الإسلامية شكلاً خاصاً من أشكال المراقبة للحد من تباعد المصالح بين المستثمرين وإدارتها. يهتم قسم التدقيق الشرعي بنظام الرقابة الداخلية السليم والفعال من خلال التقييم الدوري المستمر ويؤكد للمستثمرين امتثال البنوك الإسلامية للمبادئ الإسلامية (الرحمن، 2011). يكشف (خالد، وآخرون، 2017) أن أنشطة قسم التدقيق الشرعي تنطوي على التأكد من أن عمليات البنوك لا تنطوي على أي تعاملات في الصناعات المحظورة وأن البنوك تتبع مثل المساواة والعدالة الاجتماعية (الحلبي، والحسيني، 2015). العثور على علاقة إيجابية بين إدارة التدقيق الشرعي ومستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

## 9.2.2 بيئة الضبط والرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي:

تعد بيئة الضغط والرقابة الشرعية مؤشرا على مستوى الإفصاح البيئي، حيث أن اعتماد إجراءات ودليل للسياسات تعكس توجهات هيئة الرقابة الشرعية ومجلس الادارة والادارة العليا بالامتثال بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية و بما يصدر من معايير وإرشادات شرعية للمجتمع، وشمولها على القيم والكفاءة واستقلالية هيئة الرقابة الشرعية، ووضوح خطوط الاتصال، وأن مسؤولية تطبيق قرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية هي مسؤولية الجميع (عطية، 2016)، ويتم وضع اجراءات تمكن الموظفين من الابلاغ بشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات، ولذلك يطالبون بالإفصاح عن اي مواطن يجد ضعف في انظمة بيئة الضبط والرقابة الشرعية (البنك الاسلامي الاردن).

## 3.2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

### 1.3.2 تمهيد:

تناول الباحث في هذا المبحث مجموعة من الدراسات باللغة العربية واللغة الانجليزية ذات الصلة بموضوع الدراسة كما يلي:

### 2.3.2 الدراسات باللغة العربية:

#### 1. دراسة (عياصرة، 2018) بعنوان: اثر ضغط اصحاب المصالح على مستوى

#### الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ضغط اصحاب المصالح على مستوى الافصاح البيئي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة ما بين (2012 ولغاية 2015)، حيث تكونت مجتمع الدراسة (62) شركة صناعية، وقد تم إستبعاد الشركات التي لا تنطبق عليها شروط الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة فقد قام الباحث بقياس ضغط اصحاب المصالح من خلال المتغيرات المستقلة التالية: ضغط الحكومة، ضغط الدائنين، ضغط المساهمين، ضغط المنافسين. في حين تم قياس المتغير التابع مستوى الافصاح البيئي من خلال تحليل محتوى القوائم المالية، وتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في اختبار الفرضيات، ولمعالجة البيانات الاولية تم استخدام برمجية E-Views لاختبار العلاقة بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان اهمها: ان مستوى الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ما زال دون الحد المطلوب، حيث تجنبت الشركات بشكل عام الإفصاح عن العديد من الجوانب اللازمة لتقليل الأثر البيئي لعمليات الشركات والتي تمس البيئة بشكل مباشر، على الرغم من ان هناك زيادة مستمرة في الإفصاح، ولكن بنسب متقاربة خلال فترة الدراسة، واثبتت الدراسة ان هناك أثر ذو دلالة إحصائية لضغط (المساهمين والدائنين والمنافسين) على

مستوى الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. كذلك أشارت الدراسة الى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضغط (الحكومة) على مستوى الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وكان من أهم توصيات الدراسة ما يلي: ضرورة التركيز على الإفصاح البيئي وزيادة مستوى الإفصاح عنه، والتنوع في المنتجات البيئية والانشطة والعمليات التي تقوم بها الشركات الصناعية المدره للأرباح، وضرورة تفعيل التشريعات البيئية التي تجبر المؤسسات على الإفصاح عنها في التقارير المالية.

## 2. دراسة ( المصيليت، 2018) بعنوان: دور حوكمة الرقابة الشرعية في الحد من ادارة

### الارباح في المصارف الاسلامية الكويتية:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في الحد من ادارة الارباح في البنوك الاسلامية الكويتية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الاسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها خمسة بنوك، وبلغت عينة الدراسة (100) مستجيب من العاملين واعضاء مجلس الادارة في هذه البنوك. ولتحقيق اهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج التحليلي من خلال استخدام الاستبيان كما استخدم الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات بالإضافة الى استخدام المنهج الوصفي باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس متغيرات الدراسة. بناء على اختبار فرضيات الدراسة توصلت الدراسة الى وجود دور لمتطلبات حوكمة الرقابة الشرعية (المتغيرات المستقلة) في الحد من ادارة الارباح في البنوك الاسلامية الكويتية وذلك من خلال وجود اثر ذو دلالة احصائية لمتطلبات حوكمة الرقابة الشرعية متمثلة بإبعادها الخمسة (الإشراف والمسائلة، الاستقلالية، الكفاءة والملائمة، السرية، التناسق) وتتوافق هذه النتيجة مع المصلحة الوطنية والاقتصادية والكويتية وحماية اصحاب المصالح. من اهم توصيات الدراسة ضرورة الاتجاه نحو الرؤية التي تركز على حاجة البنوك الاسلامية الكويتية الى مراقبين شرعيين ملتزمين بمسؤولياتهم تجاه استخدام متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية للمساعدة على ادارة الارباح في تلك البنوك.

### 3. دراسة (العمرى، 2017) بعنوان: دور الحوكمة الشرعية في الحد من ادارة الارباح

#### في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن:

هدفت هذه الدراسة الى محاولة دراسة دور الحوكمة الشرعية في الحد من ادارة الارباح من خلال دراسة ميدانية في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن. ولتحقيق الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت باليد على عينة الدراسة المكونة من المدراء الماليين والمحاسبين لهذه البنوك، حيث تم توزيع الاستبانات في هذه البنوك بمعدل (25) استبانة في كل بنك من هذه البنوك المنتشرة في عدد من محافظات المملكة، تم استبعاد (4) استبانات منها لعدم اكتمال التعبئة او عشوائية التعبئة وبذلك استقرت العينة على نسبة (77%) من المجتمع الكلي. تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة وتضمن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعادلة الانحدار المتعدد والاحادي، وتوصلت نتائج الدراسة الى ان المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمجالات الحوكمة الشرعية مرتفعة ككل (مجلس الإدارة، بيئة الضبط الرقابي، الشفافية والافصاح). استناد الى ما سبق تشير نتائج الدراسة الى وجود دور للحوكمة الشرعية في الحد من ادارة الارباح في البنوك الاسلامية العاملة في الاردن، كما يوجد دور لمجلس الادارة في الحد من ادارة الارباح، ودور لبيئة الضبط الرقابي للحد من ادارة الارباح، ودور للشفافية والافصاح في الحد من ادارة الارباح.

### 4. دراسة (عودة، 2017) بعنوان: اثر الحوكمة وخصائص الشركات على الافصاح

#### الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

تهدف هذه الدراسة الى فحص تأثير كل من حوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. ولتحقيق ذلك فقد تم اختيار متغيرات الدراسة من مجموعة من المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات وهي (نسبة عدد المدراء غير التنفيذيين، حجم مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي، و وجود لجنة المراجعة)، ومجموعة أخرى من

المتغيرات المتعلقة بخصائص الشركات وهي (حجم الشركة، درجة الرفع المالي، الربحية، وحجم مكتب التدقيق). وتم استخدام أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث اشتمل مجتمع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها (48) شركة، والموزعة على خمسة قطاعات مختلفة، وهي (البنوك، التأمين، الاستثمار، الخدمات، و الصناعة)، والتي تم تداول أسهمها خلال الفترة الواقعة بين 2013/12/31 حتى 2016/12/31، هذا وقد اشتملت عينة الدراسة (28) شركة. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن مستوى الإفصاح الاختياري في فلسطين تحت المتوسط، كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي لمتغير الربحية فقط على مستوى الإفصاح الاختياري. وقد أوصت الدراسة ضرورة الوقوف على العوامل التي أدت إلى خسائر الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2013 حتى 2016. كما أوصت الدراسة على إجراء مزيد من البحوث المحاسبية للتعرف على المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على مستوى الإفصاح الاختياري.

## 5. دراسة (قاسم، 2017) بعنوان: اثر الافصاح البيئي على الاداء المالي في الشركات

### الصناعية المساهمة العامة الاردنية.

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر الافصاح البيئي على الاداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية. وتكونت عناصر الافصاح البيئي في الدراسة من القوانين والتشريعات البيئية، والاجراءات الادارية والتنظيمية البيئية، الاجراءات المحاسبية والمالية البيئية، وتمثل تلك العناصر المتغيرات المستقلة. واما عن المتغير التابع الاداء المالي تكون من نصيب السهم العادي من الارباح المحققة، وهامش الربح الصافي، ومعدل العائد على حقوق الملكية. تم جمع البيانات الخاصة بالإفصاح البيئي من الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية، وكذلك على القوائم المالية (2012-2016) للحصول على النسب الخاصة بالأداء المالي. استهدفت الدراسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية والمدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (71) شركة حيث شكلت مجتمع وعينة

الدراسة، وتم توزيع الاستبانات على جميع الشركات بواقع استبانة لكل شركة، بلغ مجموع الاستبانات القابلة للتحليل (54) استبانة من اصل (71) استبانة. اعتمدت الدراسة على مجموع من الاختبارات الاحصائية مستخدمة برنامج (SPSS) لتحليل البيانات من اهمها، مقاييس النزعة المركزية والتشتت، واختبار ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط. توصلت الدراسة الى مجموع من النتائج اهمها: لا تلتزم اغلب الشركات الصناعية بالإفصاح البيئي، لا توجد قوانين وتشريعات بيئية تحفز على الافصاح البيئي، وعدم توفر المعرفة والمهارة الكافية لموظفي قسم المحاسبة بالإفصاح البيئي. لا يوجد اثر دال احصائي لكل من القوانين والتشريعات البيئية، والاجراءات الادارية والتنظيمية البيئية والعائد على حقوق المساهمين على عناصر الاداء المالي، بينما هناك اثر دال احصائيا للإجراءات المحاسبية والمالية البيئية على عناصر الاداء المالي، مع اختلاف القدرة التفسيرية للمتغيرات. اوصلت الدراسة الى ايجاد مجموعة من التشريعات والقوانين التي تلزم الشركات الصناعية بالإفصاح البيئي، والعمل على التقيد بها وتطويرها بشكل مستمر للتناسب مع متطلبات التطور الذي يواكب التطور في القطاع الصناعي. وضع برامج تدريبية بناء قدرات العاملين في الاقسام المالية وتطوير كفاءتهم في الافصاح البيئي.

## 6. دراسة (علي، 2014) بعنوان: هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تقليل مخاطر

### التزام المصارف بالضوابط الشرعية.

تهدف هذه الدراسة من خلال تحديد مشكلة البحث والتي تتمثل في وجود مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المصرفية المختلفة نتيجة لعدم وجود ادارات متخصصة في المراجعة والرقابة الشرعية تعمل كأذرع لهيئة الرقابة الشرعية وتضمن التزام المصرف بالفتاوي والعقود المنضبطة شرعياً الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، تم جمع البيانات وتحليلها من خلا الأقسام المتخصصة الموجودة داخل البنوك الإسلامية، توصل البحث الى ضرورة زيادة الجرعات في مجال التمويل

والصيرفة الإسلامية، حث العاملين في المصارف ومساعدتهم في الحصول على الشهادات الأكاديمية والمهنية التي تصدر عن الهيئات العالمية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. توصي الدراسة بأن تقوم هيئات الرقابة الشرعية بعقد دورات مستمرة للعاملين بالمصارف الإسلامية وأن تعمل على توعيتهم بالمخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بالضوابط الشرعية، أن تقوم المصارف الإسلامية بإنشاء قسم التدقيق الشرعي ضمن إدارة المراجعة والرقابة الداخلية ومن ثم تطور إلى إدارة للتدقيق الشرعي .

#### **7. دراسة (بورقبة، 2015) بعنوان: أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء**

#### **المصارف الإسلامية دراسة حالة دول منطقة الخليج.**

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية بعد الحديث عن أهميتها في القطاع المصرفي بشكل علم، ثم قامت الدراسة بقياس أثر متغيرات حوكمة الشركات في الأداء المالي على عينة من المصارف الإسلامية في منطقة الخليج العربي خلال الفترة 2005-2012 م. و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية جدا بين متغيرات الحوكمة و الأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة ؛ حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول و كل من تركيبة مجلس الإدارة و حجم مجلس الإدارة و عدد اللجان في المجلس، و كذلك عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ؛ فكلما ارتفع حجم المتغير ارتفع العائد على الأصول، بينما يتضح أن هناك علاقة سلبية بين العائد على الأصول و متغير تركيز الملكية.

#### **8. دراسة (العمرى، 2015) بعنوان: اثر تطبيق اليات حوكمة الشركات على جودة**

#### **الافصاح المحاسبي دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة.**

هدفت الدراسة إلى تحديد اهمية حوكمة الشركات في تحقيق جوده الافصاح المحاسبي وذلك من خلال التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع تطبيقها ومعرفة الجودة والتجارب الدولية في مجال

حوكمة الشركات، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات وجوده الإفصاح المحاسبي، وكذلك الدراسة الميدانية الى ديوان التيسير العقاري من خلال وصف مكانه حوكمة الشركات في الديوان وتحليل الوضعية المالية له. وبينت الدراسة ان حوكمة الشركات في تحقيق جوده الإفصاح المحاسبي يزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين في المعلومات المالية المنشورة بما يضمن حمايه حقوق المستثمرين والمساهمين وبالتالي خلق الثقة في السوق المالي وذلك بزياده معدلات الاستثمار ودعم القدرات التنافسية ويعتبر كمؤشر للرفع من كفاءه السوق المالي، كما بينت النتائج ان حوكمة الشركات في نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط المؤسسة، مبني على تنظيم عمليه اتخاذ القرارات في المؤسسات ووزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الاطراف الرئيسية في المؤسسة، وذلك لخدمه المساهمين بشكل خاص واصحاب المصالح بشكل عام، واوصت الدراسة بضرورة اخذ توجهات الحوكمة بنقله نوعيه تعطي للجهة التشريعية حرية اكبر في التدخل في شؤون المؤسسة، لتوجيه عملها، وحمايه حقوق المساهمين واصحاب المصالح فيها. يمكن الاستفادة من هذه الدراسة الى تحديد اهميه حوكمة الشركات في تحقيق جوده الإفصاح المحاسبي وتحليل العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات وجوده الإفصاح المحاسبي.

## **9. دراسة (عبيدات، 2011) بعنوان: الإفصاح البيئي في التقارير المالية السنوية**

### **للشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية ومحدداته: دراسة تحليلية.**

تهدف هذه الدراسة الى معرفة مستوى الإفصاح البيئي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية، اضافة الى معرفة اثر عدد من العوامل (حجم الشركة، وربحية الشركة، وملكية الحكومة، والرفع المالي، ونوع النشاط الصناعي، وحجم مكتب التدقيق، وعمر الشركة) على هذا الإفصاح. وتم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (74) شركة وذلك لسنة 2009. ولتحقيق اهداف الدراسة تم تطوير مؤشر للإفصاح البيئي يحتوي على 18 بنداً من المعلومات المتعلقة بالبيئة، وقد اظهرت نتائج الدراسة ان الشركات

الصناعية الاردنية تقوم بالإفصاح البيئي بنسبة 23.13% بالمتوسط حيث يبدو ان مستوى الإفصاح البيئي في هذه الشركات كان متدنياً، ولقد اظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين مستوى الإفصاح البيئي وكل من حجم الشركة، وربحيتها، وتملك الحكومة فيها. وقد خلصت الدراسة الى التوصية بإجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ عددا من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في هذه الدراسة.

### 3.3.2 الدراسات باللغة الإنجليزية:

#### 1. دراسة ( Rabi ،2019 ) بعنوان: "Board Characteristics and

#### Environmental Disclosure: Evidence from Jordan":

تهدف هذه الدراسة في البنوك على العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح البيئي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان في الأردن للفترة 2014-2017. تمت دراسة 63 شركة صناعية باستخدام ثلاثة متغيرات: حجم مجلس الادارة، استقلال مجلس الإدارة ، ملكية مجلس الادارة ، بالإضافة إلى حجم الشركة المتغير للتحكم. من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات من التقارير السنوية. تستند هذه الدراسة إلى تحليل البيانات في شكل زمني بسبب زيادة درجات الحرية ، مما يؤدي إلى تقدير أكثر دقة للنتائج، يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2014-2017 ، والتي تشمل (63) شركة صناعية (بورصة عمان ، 2017). قياس مستوى الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من خلال تحليل محتوى البيانات المالية. بينما تم قياس المتغير المستقل من خلال ثلاثة متغيرات لخصائص مجلس الإدارة المستخدمة في هذه الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من الزيادة المستمرة في مستوى الإفصاح البيئي في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان وبمعدلات وثيقة خلال فترة الدراسة (2014-2017) ، الكشف لا يزال أقل من الحد المطلوب. قد يكون هذا بسبب

تجنب الشركات الصناعية الكشف عن العديد من جوانب ومجالات الأزمات لتقليل التأثير البيئي لعمليات الشركة ، خاصة تلك التي تؤثر على البيئة بشكل مباشر، تشير النتائج أيضًا إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح البيئي ، نظرًا لأن الشركات الكبرى لديها القدرات المادية والقدرة على الكشف عن المعلومات البيئية في بياناتها المالية.

## 2. دراسة (Saed ، at.al،2018) بعنوان: " A Review Of Corporate Governance And Corporate Social Responsibility Disclosure Of Islamic Banks: A Call For Additional Transparency"

تهدف هذه الدراسة الى التحقق من صحة التوقعات الافتراضية المتمثلة في العلاقة بين حوكمة الشركات والكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك الإسلامية. من المتوقع أن تتمتع البنوك الإسلامية بمستويات أعلى من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات بسبب الخصائص الفريدة المتمثلة في الحفاظ على متطلبات الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في حماية مصالح أصحاب المصلحة والاستدامة الاقتصادية. من أجل تحقيق هذا الغرض ، تم جمع بيانات من خلال التوقعات النظرية لممارسات البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالإفصاح عن حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومقارنتها بالنتائج التجريبية من الأدبيات السابقة. تتم مراجعة الدراسات السابقة المنشورة في المقام الأول في المجالات الرئيسية المحاسبية ذات الاهتمام العام ويتم تلخيص النتائج ومقارنتها. في حين أن مستويات الشفافية الأعلى نسبيًا في الإفصاح عن حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يتم التنبؤ بها بشكل مثالي للبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى ذلك ، أظهرت النتائج بعض الأدلة التي تم الحصول عليها من الإفصاح عن حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات للبنوك التقليدية أن هذه الإفصاحات قد تمت على نطاق أوسع من البنوك الإسلامية ، على الرغم من أن درجة المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

نسبية. علاوة على ذلك ، توفر الأدلة انطباعات بأن البنوك الإسلامية كانت أقل شفافية من البنوك التقليدية في توفير الحوكمة والمعلومات الاجتماعية لأصحاب المصلحة. وفقاً لذلك ، تتم مناقشة الآثار المترتبة على هذه الإفصاحات الأقل ، وبالتالي ، يوصى ببعض الاقتراحات لتكون وسائل علاجية ممكنة من أجل إصلاح الإفصاح عن حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك الإسلامية.

### 3. دراسة (Azhar ،Bilker ،2018) بعنوان: " The Influence of the Shariah " Supervision Board on Corporate Social Responsibility Disclosure by Islamic Banks of Gulf Co-Operation Council Countries"

تهدف هذه الدراسة بشكل تجريبي تأثير هيئة الرقابة الشرعية (SSB) وخصائصها على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في عينة من 53 بنكا إسلاميا تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) لهذا العام. 2008 بناءً على مؤشر الإفصاح من المنظور الإسلامي. باستخدام تحليل المحتوى ، تظهر الإحصاءات الوصفية أن هناك زيادة في معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تم الكشف عنها في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك ، باستخدام تحليل الانحدار المتعدد وبعد المحاسبة عن حجم البنك والأداء المالي والأداء الاقتصادي ، تشير النتائج إلى أن الجمع بين سمات SSB له تأثير إيجابي كبير على الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. هذا يعني أن خصائص SSB هي عوامل مهمة في تحديد مستوى الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

#### 4. دراسة (Adel، Amr، 2017) بعنوان: " An Investigation Of The "

#### Disclosure Of Corporate Social Responsibility In UK Islamic Banks"

تهدف هذه الدراسة الى ان النموذج المصرفي الإسلامي (نظرياً) يعتمد في حد ذاته على هدف السعي لتحقيق مصلحة المجتمع ؛ بدلاً من الربح فقط تعظيم. ومع ذلك ، فإن الخدمات المصرفية الإسلامية ليست خالية من منتقديها. هناك ادعاءات بأن الصناعة "تحاكي" النموذج التقليدي ؛ بينما تهميش دورهم المجتمعي. بالإضافة إلى ذلك ، ركزت بعض الدراسات على ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في البنوك الإسلامية. كان الإجماع على أن البنوك الإسلامية تحقق الحد الأدنى من الكشف عن قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات. ومع ذلك ، فإن هذا أمر محير ، حيث من المتوقع أن نفي البنوك الإسلامية بالمساءلة الاجتماعية وتوقعات الإفصاح الكامل ؛ وفق الشريعة الإسلامية. علاوة على ذلك ، بدلاً من السعي لتحقيق أقصى قدر من الأرباح ، من المتوقع أن تطبق البنوك الإسلامية مرشحاً أخلاقياً عند التمويل والاستثمار ، وكذلك أداء دورها في توزيع وتخصيص الاستثمارات. وهذا يساعد البنوك الإسلامية على تحقيق أهدافها ؛ تحسين الاجتماعية والعدالة. هذه الأهداف مستمدة من النموذج الاقتصادي الإسلامي ، الذي يربط المفاهيم الإسلامية الحيوية للوحدة والعدالة والإنصاف والوصاية والمساءلة والإحسان. استخدمت هذه الدراسة منهجية تحليل المحتوى لتحقيق هدف الدراسة لمقارنة ما تم الإبلاغ عنه مقابل الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المتوقع من أربعة بنوك إسلامية في المملكة المتحدة. استخدمت الدراسة مؤشر الإفصاح الذي طوره حنيفة وهديب (2007) للبنوك الإسلامية ، كمعيار الإفصاح المتوقع. أظهرت النتائج أن الإفصاح الذي تم الإبلاغ عنه من قبل البنوك الإسلامية كان أقل من الإفصاح المتوقع أو المثالي الذي حدده المؤشر. وبشكل عام ، تظهر النتيجة أن اتجاه الإفصاح الضعيف بين البنوك الإسلامية في البلدان الإسلامية (حيث تركزت معظم الدراسات) مدعوم من قبل البنوك الإسلامية في المملكة المتحدة ، مما يجعل

الوضع الراهن للإفصاح السيئ دون تحدٍ. والنتيجة مفاجئة حيث من المتوقع أن تخضع البنوك الإسلامية للمساءلة الاجتماعية.

## 5. دراسة (Harapan ، 2017) بعنوان: " The Integration Of Disclosure Of Islamic Social Reporting (ISR) In Islamic Bank Financial Statements"

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين عمل البنوك الإسلامية في المجتمع، لذلك يتم وصف المسؤولية الاجتماعية للشركات الواضحة في ممارسات إعداد التقارير الاجتماعية الخاصة بهم كما يتضح من تقاريرهم السنوية. تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال أبحاث حنيفة وهديب من خلال دراسة ممارسات الإبلاغ الاجتماعي للبنوك الإسلامية في إندونيسيا. يتضمن هذا الامتحان مقارنة بين الإفصاح الاجتماعي 12 مصرفاً إسلامياً يتم إجراؤها من خلال تقاريرها السنوية إلى المستوى المثالي للإفصاح الاجتماعي الذي يجب إجراؤه من قبل البنوك الإسلامية خلال الأعوام 2015/2014. تتم هذه المقارنة باستخدام مؤشر الهوية الأخلاقية (EII) الذي طوره حنيفة وهديب (2007). كشفت النتائج أنه في الوقت الحاضر ، لا تزال البنوك الإسلامية في إندونيسيا فقيرة في ممارسة التقارير الاجتماعية.

## 6. دراسة (Abdalrohman ، et.al ، 2016) بعنوان: " The Islamic Values Linking With The Social Responsibility Disclosure By Sudanese Islamic Banks"

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل على أهمية خصائص هيئة الرقابة الشرعية التي يمكن أن تساعد في توضيح الاختلافات في كمية ونوعية الكشف عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية السودانية. تقدم الدراسة تحليلاً لنتائج الدراسات السابقة مع إشارة خاصة إلى نظريات موجهة نحو النظام مثل نظرية الاقتصاد السياسي ونظرية الشرعية. وقد تكونت عينة الدراسة من بعض البنوك

الإسلامية، تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن خصائص هيئة الرقابة الشرعية ؛ على وجه الخصوص ، سيعزز حجم مجلس الإدارة والمؤهلات التعليمية للأعضاء والعضوية الشاملة وسمعة أعضاء المجلس مستوى الرقابة والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي سيؤدي إلى مستوى عالٍ من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية لـ البنوك الإسلامية.

## 7. دراسة ( Dienes ،Velti ،2015 ) بعنوان: "The Impact of Supervisory

### Board Composition on CSR Reporting. Evidence from the German Two-Tier System":

تهدف هذه الدراسة في مساعدة حوكمة الشركات الأوروبية في زيادة فائدة تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات، هناك نشاط متزايد بين البحوث التجريبية في أنظمة من مستوى واحد تراعي العلاقة بين تكوين مجلس الإدارة والإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في النظام الألماني المكون من مستويين مع إيلاء اهتمام خاص للهيئة الإشرافية. نحن نحلل التنوع بين الجنسين ، والخبرة ، ووجود مديرين سابقين ، وتواتر الاجتماعات ، وحجم مجلس الإشراف. تشير اندحاراتنا المتعددة إلى أن التنوع بين الجنسين له تأثير إيجابي على شدة الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، تم جمع البيانات من خلال تحليل العلاقة بين تكوين مجلس الإدارة والإبلاغ عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في ألمانيا كنموذج تمثيلي للنظام الأوروبي من مستويين. استخدمنا تحليل الانحدار لاستخلاص النتائج بشأن العلاقة بين متغيرات تكوين المجلس (على سبيل المثال ، التنوع بين الجنسين ، والخبرة ، أو المديرين السابقين في مجلس الإشراف) وإعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. يتم تقديم تحليل حديث للدراسات التجريبية حول تأثير خصائص لوحة الإشراف على تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويتبع ذلك وصف للبيانات ومنهجية تحليلنا التجريبي مع اختيار عينة ووصف للمتغيرات. في وقت لاحق ، يتم تقديم نتائج البحوث من الإحصاء الوصفي وكذلك

تحليل الارتباط ، والانحدار ، والحساسية. تتميز نتائج هذه الدراسات بمستوى عالٍ من عدم التجانس والدراسات ذاتها لا تركز على النظام الثنائي والمستوى القاري للأنظمة الأوروبية. لا يمكن ببساطة نقل البيانات الحرارية للأنظمة ذات المستوى الواحد إلى أنظمة ثنائية المستوى. مقارنة بالنظم ذات المستويين ، عادة ما يكون للأنظمة ذات المستوى الواحد معلومات غير مقيدة بين المديرين التنفيذيين وغير التنفيذيين. في الوقت نفسه ، يزداد خطر التعرض للمصالح عن طريق التقييم الذاتي بسبب الافتقار إلى الوضوح الواضح للواجبات بين الإدارة والوظائف الوظيفية.

8. دراسة (Abdelrahman ، et.al ، 2015) بعنوان: "Examining the

**Influence of the Characteristics of Islamic Banks and Shariah Supervisory Board on the Level of Social Responsibility Disclosure":**

هدفت هذه الدراسة الى تطوير نموذج نظري للكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من المنظور الإسلامي في حالة السودان ، من خلال تطبيق النظريات الموجهة للنظام (أي الاقتصاد السياسي ، ونظريات الشرعية وأصحاب المصلحة) ، والحوافز الاقتصادية ، مثل نظرية الوكالة. تم جمع البيانات ومصادر البيانات وتقنيات تحليل البيانات للبحث في المستقبل فقط إلى مراجعة الأدبيات حول العلاقة بين خصائص البنوك والكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من المنظور الإسلامي ودور SSBS الفعال كمشرّف. للبحث المستقبلي ، يشمل حجم العينة 30 بنكاً إسلامياً سودانياً يمثلون جميع السكان تقريباً ، حيث يوجد 32 مصرفاً إسلامياً فقط في السودان. وقد بينت الدراسة النتائج انه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين خصائص البنوك الاسلامية ومستوى المسؤولية الاجتماعية، واوصت الدراسة بضرورة اهتمام المسؤولية الاجتماعية داخل البنوك الاسلامية وذلك لأهميتها في تحقيق اهدافها.

9. دراسة (Rahman ،Bulkier ،2013) بعنوان: "The Influence of the Shariah Supervision Board on Corporate Social Responsibility Disclosure by Islamic Banks of Gulf Co-Operation Council Countries":

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر هيئة الرقابة الشرعية على مدى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي. كما يفحص تأثير SSBSCORE كأحد خصائص الحوكمة الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، بعد التحكم في حجم البنك والأداء المالي والأداء الاقتصادي. بشكل عام ، تظهر النتائج زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من قبل البنوك الإسلامية. كشفت جميع البنوك الإسلامية البالغ عددها 53 بنكا عن بعض أشكال المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها السنوية لعام 2008. تقدم هذه النتيجة أدلة إضافية على آثار مبادئ الشريعة والمساءلة والكشف الكامل. بالإضافة إلى ذلك ، وجدت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة إيجابية مهمة بين النتيجة الإجمالية للكشف عن SSB والمسؤولية الاجتماعية للشركات. تشير النتائج إلى أن البنوك الإسلامية ، التي لديها عدد أكبر من أعضاء SSB وأعضاء SSB الذين لديهم معرفة وخبرة إضافية في مجال الصناعة المصرفية ، قررت تقديم المزيد من المعلومات بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

#### 4.3.2 تختلف الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

أنها تتناول مجموعة من العوامل الهامة لهيئة الرقابة الشرعية والتي لها أثر على الإفصاح البيئي، ومن خلال دراسة تطبيقية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، فمن خلال استطلاع الدراسات السابقة في مجال الرقابة الشرعية، لوحظ أنها تناولت جوانب عديدة لهيئة الرقابة الشرعية

ومجموعة من العوامل التي تؤثر على عوامل أخرى، على سبيل المثال تأثير هيئة الرقابة الشرعية على موضوعات كثيرة في المصارف الإسلامية بمختلف جوانبه مثل الاستقلالية، وأيضاً تأثير هيئة الرقابة الشرعية على ظواهر أخرى مختلفة، مثل ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه، وإيضاً تأثير الإفصاح البيئي على البنوك الإسلامية مثل الخلو من الأخطاء وإفصاحها على المجتمع ككل. كذلك تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. تناولت هذه الدراسة العوامل المباشرة لهيئة الرقابة الشرعية وأثرها على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.
2. بما أن هذه الدراسة تناولت موضوع هيئة الرقابة الشرعية والإفصاح البيئي، تعتبر متميزة وذلك لأن الإفصاح البيئي هي مخرجات عمل البنوك الإسلامية وتقيدتها بأحكام الشريعة الإسلامية ولما لهذه المخرجات من أهمية كبيرة في اتخاذ الكثير من القرارات التي قد تكون مصيرية بالنسبة للمستفيدين من هذه القرارات.
3. اختارت هذه الدراسة مجتمع (البنوك الإسلامية العاملة في الأردن) وذلك لأهمية هذه البنوك بالنسبة للاقتصاد الوطني الأردني، حيث تعتبر هذه البنوك من الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني والدخل القومي،
4. تميزت هذه الدراسة باستخدامها لأسلوب معامل الانحدار المتعدد لقياس وتحليل أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بهيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي كمتغير تابع، حيث يعتبر هذا الأسلوب أكثر تناسقاً ودقة لتحليل نتائج الدراسة كون مجتمع الدراسة كبير من حيث العدد.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

#### 1.3 تمهيد:

يتناول هذا الفصل من الدراسة وصفاً لمنهجية الدراسة التي اتبعتها الباحثة، حيث يعرض هذا الفصل نوع الدراسة، وطبيعتها، والاستراتيجيات المتبعة فيها، والطرق والإجراءات التي استخدمت في تحليل البيانات واختبار الفرضيات. كما يتضمن وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، ووحدة المعاينة، ومصادر جمع البيانات المستخدمة في الحصول على البيانات الأولية والثانوية للدراسة، والكشف عن أداة الدراسة، والتحقق من صدقها وثباتها، وتوضيح الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخراج النتائج.

#### 2.3 منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها، فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف الظاهرة موضوع الدراسة والمتمثلة بهيئة الرقابة الشرعية وأثرها على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، حيث تم تصميم إستبانة لقياس المتغيرات المستقلة المتمثلة بأبعاد هيئة الرقابة الشرعية، والمتغير التابع المتمثل بالإفصاح البيئي، وإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة وتحليلها وتفسيرها بهدف التوصل الى نتائج ذات معنى يزيد ويثري بها رصيد المعرفة عن الموضوع، وبناء تفسيرات للبيانات والمعلومات بهدف الحصول على النتائج.

### 3.3 الاستراتيجيات المتبعة في الدراسة:

اعتمد الباحث في تصميم الدراسة على الاستراتيجيات التالية:

**أولاً: الإطار النظري،** لتحديد مفهوم الرقابة الشرعية، وهيئة الرقابة الشرعية، والإفصاح البيئي.

**ثانياً: الجانب التحليلي،** للتعرف على أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، وذلك من خلال البيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة بواسطة الإستبانة التي تم إعدادها لهذا الهدف.

**ثالثاً: تحليل البيانات،** من خلال البرنامج الإحصائي الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ((Statistical Package for the Social Sciences (SPSS))، عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لوصف خصائص عينة الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات للتوصل إلى النتائج والتوصيات.

### 4.3 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، والبالغ عددها (4) بنوك، وهي: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي، ومصرف الراجحي. والجدول الآتي يبين أسماء هذه البنوك وخصائصها من حيث سنة التأسيس، وعدد أفرعها، وإجمالي عدد موظفيها.

الجدول (1): البنوك الإسلامية العاملة في الأردن وخصائصها حتى نهاية عام 2018

الرقم	اسم البنك	سنة التأسيس	عدد الفروع	عدد الموظفين
1	البنك الإسلامي الأردني	1978	76	2405
2	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	45	960
3	بنك صفوة الإسلامي	2009	33	608
4	مصرف الراجحي	2011	10	321

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد جمعية البنوك في الأردن

ونظراً لمحدودية عدد البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، فقد اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الشامل في اختيار عينة الدراسة، حيث اشتملت وحدة المعاينة على مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والشعب في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

### 5.3 وحدة التحليل:

تكونت وحدة المعاينة والتحليل من مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والشعب في كل دائرة من دوائر البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، وتشمل هذه الدوائر كل من الدائرة المالية، ودائرة التدقيق، ودائرة الرقابة الشرعية. ولهذا فقد تم توزيع (120) إستبانة، وبمتوسط (30) إستبانة في كل بنك لتشمل جميع فئات وحدة المعاينة، وتم استرجاع (109) إستبانة، كان منها (6) إستبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، ليتوفر لدى الباحث (103) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وبنسبة استرداد بلغت (85.5%)، وهي نسبة مقبولة إحصائياً. والجدول الآتي يبين ملخصاً للإستبانات الموزعة.

## الجدول (2): إحصائية الاستبانات الموزعة

الرقم	الاستبانات الموزعة		العدد
1	الاستبانات المقبولة	الاستبانات الصالحة للتحليل	103
2	الاستبانات المستبعدة	الاستبانات غير مكتملة الإجابة على بعض الفقرات	2
		الاستبانات المعبئة بنمط وحد لجميع الفقرات	4
3	الاستبانات غير المستردة	الاستبانات التي لم يتم استرجاعها	11
إجمالي عدد الاستبانات الموزعة			120

المصدر: من إعداد الباحث

### 6.3 مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر البيانات لجمع البيانات اللازمة لتحقيق غرض الدراسة والمتمثلة بما يأتي:

#### أولاً: المصادر الثانوية

اعتمدت الدراسة في معالجة الإطار النظري على مصادر البيانات الثانوية بهدف تغطية موضوع الدراسة ومتغيراتها الرئيسية وأبعادها الفرعية والمؤشرات الدالة، وقد تمثلت هذه المصادر في الكتب العلمية والدراسات والأبحاث السابقة وأطاريح الدكتوراه ورسائل الماجستير والمقالات والدوريات العلمية المحكمة والمختلفة سواء العربية منها أو الأجنبية، بالإضافة إلى شبكة المعلومات العنكبوتية والنشرات والإحصائيات ذات العلاقة، بهدف التركيز على أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت على مواضيع الدراسة الحالية ومتغيراتها.

#### ثانياً: المصادر الأولية

لقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية من خلال استبانة (Questionnaire)، تم تصميمها لتحقيق غرض الدراسة، وبشكل ينسجم مع مشكلة الدراسة وأسئلتها، بحيث تغطي كافة الجوانب التي تناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة، ولهذا، فقد اشتملت الإستبانة على جزأين، الأول يضم معلومات عامة خاصة بالمستجيبين، والثاني يضم مجموعة من الفقرات والعبارات التي تعكس أسئلة وأهداف ومتغيرات وفرضيات الدراسة، وتتعلق بأبعادها ومتغيراتها (هيئة الرقابة الشرعية، والإفصاح البيئي)، للإجابة عليها من قبل أفراد عينة الدراسة.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار عند تصميم الاستبانة، وضوح الأسئلة وتسلسلها وترابطها وتماسكها مع مراعاة عدم وجود صعوبات أثناء التعبئة. والملحق رقم (1) يبين أداة الدراسة بصورتها النهائية.

### 7.3 أداة الدراسة:

قام الباحث بتصميم استبانة تتكون من الأجزاء الآتية:

**الجزء الأول:** يحتوي هذا الجزء على البيانات الديموغرافية للمستجيبين، وهي: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل، والمسمى الوظيفي.

**الجزء الثاني:** ويتعلق هذا الجزء بمتغيرات وأبعاد الدراسة الرئيسية، وقسمت إلى محورين:

**المحور الأول:** المتغير المستقل والمتمثل بهيئة الرقابة الشرعية، ويضم الأبعاد الآتية: كفاءة الهيئة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، اجتماعات الهيئة الشرعية، وبيئة الضبط والرقابة الشرعية.

**المحور الثاني:** المتغير التابع والمتمثل بالإفصاح البيئي.

والجدول الآتي يبين توزيع فقرات أداة الدراسة على المحاور والأبعاد.

الجدول (3): توزيع فقرات أداة الدراسة على المحاور والأبعاد

المحاور	الأبعاد	حدود الفقرات	عدد الفقرات
هيئة الرقابة الشرعية	كفاءة الهيئة الشرعية	8 - 1	8
	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	14 - 9	6
	اجتماعات الهيئة الشرعية	19 - 15	5
	بيئة الضبط والرقابة الشرعية	25 - 20	6
عدد فقرات محور هيئة الرقابة الشرعية			25
الإفصاح البيئي	-----	43 - 26	18
عدد فقرات محور الإفصاح البيئي			18
العدد الكلي لفقرات أداة الدراسة			43

المصدر: من إعداد الباحث

وقد اتبعت الاستبانة أسلوب القياس الإدراكي المستند على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي لتحديد أوزان الفقرات المخصصة لقياس كل متغير من متغيرات الدراسة، حيث تحدد هذه الأوزان اتجاهات أفراد العينة نحو كل فقرة من فقرات المتغير، لتحديد المستوى العام للمتغير والأهمية النسبية للفقرات والمتغيرات. وقد تم وضع مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (4): مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة الدرجة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
	5	4	3	2	1

المصدر: النجار، النجار والزعبي (2013)

### 8.3 صدق أداة الدراسة:

تم اختبار الصدق الظاهري للإستبانة من خلال عرضها على هيئة محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص من الأساتذة الأكاديميين والبالغ عددهم (9) ملحق رقم (2)، وذلك لإبداء الرأي بخصوصها من حيث مدى صلاحيتها لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، ووضوحها وترابطها وتماسكها، أو أية

ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتصحيح، أو الحذف وحسب ما يراه المحكم. وقد تم الأخذ بملاحظات المحكمين، واقتراحاتهم بعين الاعتبار.

وقد تم اعتبار عملية مراجعة الاستبانة وتدقيقها من قبل المحكمين، والأخذ بملاحظاتهم واقتراحاتهم، بالإضافة إلى إجراء التعديلات المشار إليها من قبلهم اختباراً للصدق الظاهري للأداة، وعليه تعتبر أداة الدراسة صالحة لقياس ما صممت لأجله، وقد خرجت الاستبانة بصورتها النهائية كما هو موضح في ملحق رقم (1).

### 9.3 اختبار ثبات أداة الدراسة:

تم اختبار مدى ثبات الاداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها باستخدام اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)، حيث تكون نتيجة المقياس مقبولة احصائياً إذا كانت قيمة كرونباخ ألفا اكبر من (0.60) (Sekaran, 2006, 311)، وكلما اقتربت القيمة من (100%) دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، وبالنظر الى البيانات الواردة في الجدول التالي فقد جرى قياس معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا، لمتغيرات الدراسة ولأبعادها ولأداة الدراسة ككل، لمعرفة مدى الاتساق في الإجابات؛ وذلك على النحو التالي:

الجدول (5): قيم معامل الاتساق الداخلي لفقرات اداة الدراسة

الرقم	البعد	قيمة ألفا
1	كفاءة الهيئة الشرعية	0.709
2	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	0.809
3	اجتماعات الهيئة الشرعية	0.770
4	بيئة الضبط والرقابة الشرعية	0.774
هيئة الرقابة الشرعية		0.908
5	الإفصاح البيئي	0.905
جميع الفقرات		0.945

نلاحظ من الجدول (5) أن قيم معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لفقرات أداة الدراسة تراوحت (0.709-0.908)، بالإضافة إلى أن قيمة ألفا لجميع الفقرات قد بلغت (0.945)، وبالتالي تكون جميع القيم أكبر من (0.60) وهذا مؤشر على الاتساق بين فقرات أداة الدراسة، وموثوقية أداة الدراسة وإمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

### 10.3 ملاءمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار مدى ملاءمة نموذج الدراسة لتحليل الانحدار الخطي والاختبارات المعلمية، تم اختبار الارتباط الخطي المتعدد والارتباط الذاتي، وذلك على النحو التالي:

#### معامل مصفوفة الارتباط

تشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد  $R^2$  ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب قيمة معامل بين المتغيرات المستقلة، حسب نموذج الدراسة، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول (6): مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	كفاءة الهيئة الشرعية	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	اجتماعات الهيئة الشرعية	بيئة الضبط والرقابة الشرعية
كفاءة الهيئة الشرعية	1.000			
استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	0.615**	1.000		
اجتماعات الهيئة الشرعية	0.429**	0.705**	1.000	
بيئة الضبط والرقابة الشرعية	0.522**	0.708**	0.791**	1.000

(\*\*) دال عند مستوى دلالة 0.01

يبين الجدول (6) أن أعلى معامل ارتباط كان بين المتغيرين (اجتماعات الهيئة الشرعية) و(بيئة الضبط والرقابة الشرعية)، والذي بلغ (0.791)، وهي أقل من (0.80)، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات. حيث تعتبر قيمة معامل الارتباط التي تتجاوز (0.80) مؤشراً على وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد (Guajarati.2004, 359).

### اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity

ولتأكيد النتيجة السابقة تم احتساب معامل تضخم التباين لكل من المتغيرات المستقلة للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (7): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	Tolerance
كفاءة الهيئة الشرعية	1.672	0.598
استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	2.746	0.364
اجتماعات الهيئة الشرعية	3.052	0.328
بيئة الضبط والرقابة الشرعية	3.158	0.317

يبين الجدول (7) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 وأقل من العدد 10، كما كانت قيمة (Tolerance) محصورة بين العدد 0.1 والعدد 1، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

### اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

من شروط الانحدار خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي، والتي تعرف بوجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة estimated parameters، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك بإجراء اختبار (Durbin-Watson Test) الذي يعد الأكثر شيوعاً واستخداماً، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين العددين (0 و4).

ويتم رفض وجود ظاهرة الارتباط الذاتي إذا كانت قيمة (D-W) تساوي العدد 2، أو يقترب منه (Gujarati, 2003, 496). والجدول التالي يبين نتائج اختبار (Durbin-Watson Test) لفرضيات

الدراسة، كما يلي:

الجدول (8): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

النتيجة	قيمة D-W المحسوبة	الفرضية
لايوجد ارتباط ذاتي	1.853	H0
لايوجد ارتباط ذاتي	1.764	H01
لايوجد ارتباط ذاتي	1.956	H02
لايوجد ارتباط ذاتي	1.910	H03
لايوجد ارتباط ذاتي	2.036	H04

نلاحظ ان قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها تقترب من العدد 2، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

### 11.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Statistical Package for Social Sciences (SPSS))، لإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية المختلفة.

ولغايات تحقيق أغراض الدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures): من خلال النسب المئوية

والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف خصائص عينة الدراسة وتقديم وصف

شامل لدرجة موافقتهم على الفقرات المختلفة.

2. معامل الإتساق الداخلي (كرونباخ ألفا Cronbach Alfa): لقياس ثبات أداة الدراسة والمتمثلة

بالإستبانة.

3. اختبار الارتباط الخطي المتعدد بإستخدام معامل الارتباط بيرسون ومعامل تضخم التباين (VIF)،

واختبار الارتباط الذاتي بإستخدام معامل إرتباط (دربن - واتسون) (Durbin - Watson): لاختبار

مدى صلاحية أنموذج الدراسة.

4. تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد والمتدرج (Simple, Multiple and Stepwise Linear

Regression Analysis): لإختبار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

5. الأهمية النسبية وتمّ تحديدها طبقاً للصيغة التالية ووفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لبدائل الإجابة لكل

فقرة، حيث عدد المستويات هي: منخفض، ومتوسط، ومرتفع.

$$1.33 = \frac{1 - 5}{3} = \frac{\text{الحد الأعلى للبدل} - \text{الحد الأدنى للبدل}}{\text{عدد المستويات}} = \text{الأهمية النسبية}$$

حيث يعتبر المستوى (Sakaren ،P:34 ،2006):

أ. منخفضاً إذا بلغ المتوسط الحسابي من 1.00 - إلى أقل من 2.33.

ب. متوسطاً إذا بلغ المتوسط الحسابي من 2.33 - إلى أقل من 3.66.

ج. مرتفعاً إذا بلغ المتوسط الحسابي من 3.66 - ولغاية 5.00.

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

## الفصل الرابع

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### 1.4 تمهيد

يعرض هذا الفصل وصفا وتحليلاً لبيانات الدراسة، حيث يقدم وصفاً لخصائص عينة الدراسة، ووصفاً لمتغيراتها والأهمية النسبية لفقرات الدراسة، ثم تحليلاً للإجابات عن أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات والتعليق عليها.

#### 2.4 وصف خصائص عينة الدراسة

يتضمن هذا الجزء وصفاً للبيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وهي: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل، والمسمى الوظيفي). ولأجل وصف خصائص عينة الدراسة، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك على النحو الآتي:

#### أولاً: الجنس

الجدول (9): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	64	62.1
	أنثى	39	37.9
	المجموع	103	100

يتضح من الجدول (9) بأن فئة (الذكور) قد شكلت النسبة الكبرى من أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتهم (62.1%)، بينما شكلت فئة (الإناث) ما نسبته (37.9%) من عينة الدراسة، وهذا يشير

إلى أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة هم من الذكور، وهذا قد يعود لسبق الرجل المرأة إلى سوق العمل، وبالتالي الوصول إلى لمناصب القيادية والإدارية بشكل أسرع.

### ثانياً: العمر

الجدول (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	8	7.7
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	24	23.3
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	39	37.9
	50 سنة فأكثر	32	31.1
	المجموع	103	100

نلاحظ من الجدول (10) أن أفراد العينة من الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) قد شكلوا النسبة الصغرى من أفراد عينة الدراسة، والتي بلغت (7.7%)، في حين كانت الفئات العمرية الأخرى أكبر، وهذا يتوافق مع فكرة أن الوصول للمواقع الإدارية يحتاج لفترة زمنية كافية.

### ثانياً: المؤهل العلمي

الجدول (11): توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	63	61.2
	دبلوم عالي	14	13.6
	ماجستير	21	20.4
	دكتورة	5	4.8
	المجموع	103	100

نلاحظ من الجدول (11) أن فئة حملة الشهادة الجامعية (البكالوريوس) قد شكلوا النسبة الكبرى من أفراد عينة الدراسة، والتي بلغت (61.2%)، كما شكل حملة الشهادات العليا (ماجستير، ودكتوراة) ما نسبته (25.2%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا مؤشر واضح على ارتفاع المستوى العلمي والمعرفي الذي يتمتع به أفراد عينة الدراسة.

#### رابعاً: سنوات الخبرة في العمل

الجدول (12): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة في العمل	أقل من 6 سنوات	6	5.8
	من 6 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	23	22.3
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	33	32.1
	15 سنة فأكثر	41	39.8
	المجموع	103	100

نلاحظ من الجدول (12) أن أفراد العينة من فئة الخبرة (15 سنة فأكثر) قد شكلوا النسبة الكبرى من عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتهم (39.8%)، تلتها فئة الخبرة (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة)، حيث بلغت نسبتهم (32.1%)، وهذا يشير إلى امتلاك أفراد عينة الدراسة الخبرات الكافية واللازمة لأداء المهام والواجبات الموكلة إليهم.

## خامساً: المسمى الوظيفي

الجدول (13): توزيع أفراد العينة حسب متغير المسمى الوظيفي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	مدير دائرة	19	18.4
	رئيس قسم	35	34.0
	رئيس شعبة	49	47.6
	المجموع	103	100

نلاحظ من الجدول (13) أن فئة (رئيس شعبة) قد شكلت النسبة الكبرى من أفراد عينة الدراسة، والتي بلغت (47.6%)، وهذا يتوافق مع الهرم الإداري في المنظمات الحديثة، حيث يزداد العدد كلما اتجهنا نحو قاعدة الهرم.

### 3.4 تحليل فقرات أداة الدراسة

أولاً: وصف المتغير المستقل: هيئة الرقابة الشرعية

#### 1- كفاءة الهيئة الشرعية

الجدول (14):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات كفاءة الهيئة الشرعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تقوم الهيئة بإعداد دليل اجراءات يشمل نظام عمل الهيئة واختصاصاتها ومسؤولياتها وتنظيم علاقتها الادارة التنفيذية العليا	4.670	0.617	1	مرتفعة
2	تقوم الهيئة بمراعاة البيئة الشرعية والتشريعية في المملكة الاردنية الهاشمية	4.485	0.558	2	مرتفعة
3	يقوم اعضاء الهيئة بالالتزام بتطبيق مدونة قواعد السلوك المهني المعمول فيها بالبنك	4.320	0.598	4	مرتفعة
4	تراعي الهيئة المحافظة على مبدأ العدل والانصاف بين اصحاب المصالح	4.184	0.668	6	مرتفعة
5	تقوم الهيئة بمراجعة السياسات والارشادات للتأكد من موافقتها مع احكام ومبادئ	3.767	0.843	8	مرتفعة

الشرعية الاسلامية					
مرتفعة	3	0.890	4.330	تقوم الهيئة بالأخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار الجوانب القانونية والتشريعية المعمول بها	6
مرتفعة	5	0.714	4.311	تقوم الهيئة بتقدير اختلاف الآراء بين مختلف المذاهب الفقهية وتباينات الخبرة بين زملاء الهيئة	7
مرتفعة	7	0.667	4.078	تقوم الهيئة بمراقبة اعمال البنك وانشطته من حيث توافقه مع احكام الرقابة الشرعية	8
مرتفعة		<b>0.404</b>	<b>4.268</b>	<b>المتوسط العام</b>	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لفقرات كفاءة الهيئة الشرعية من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.268) وبانحراف معياري (0.404). وقد حلت الفقرة "تقوم الهيئة بإعداد دليل اجراءات يشمل نظام عمل الهيئة واختصاصاتها ومسئولياتها وتنظيم علاقتها الادارة التنفيذية العليا" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.670) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة "تقوم الهيئة بمراجعة السياسات والارشادات للتأكد من موافقتها مع احكام ومبادئ الشرعية الاسلامية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.767) وبأهمية نسبية مرتفعة.

## 2- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية

الجدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتب والأهمية النسبية لفقرات

### استقلالية هيئة الرقابة الشرعية

الاهمية النسبية	الرتبه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم
مرتفعة	3	0.573	4.252	ان لا يكون عضو الهيئة حاصلا على أي تمويل له، او لأي من افراد عائلته من البنك الذي يعمل به	9
مرتفعة	5	0.560	3.981	ان لا يكون عضو الهيئة قد عمل موظفا في البنك او أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لتعيينه في هيئة الرقابة	10

مرتفعة	6	0.551	3.971	ان لا يكون عضوا في هيئة رقابة شرعية لدى أي بنك اسلامي اخر مرخص في المملكة الاردنية الهاشمية	11
مرتفعة	1	0.581	4.728	ان لا يكون عضوا في مجلس ادارة البنك او مالكا لشركة يتعامل معها البنك	12
مرتفعة	2	0.697	4.456	ان لا تربطه بأي من اعضاء المجلس او بأي عضو من الادارة التنفيذية العليا في البنك قرابة حتى الدرجة الثانية	13
مرتفعة	4	0.668	4.155	ان لا يكون مساهما او ممثلا لمساهم رئيسي في البنك او مساهما لأي من الشركات التابعة للبنك	14
مرتفعة		<b>0.435</b>	<b>4.257</b>	<b>المتوسط العام</b>	

نلاحظ من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام لفقرات استقلالية هيئة الرقابة الشرعية من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.257) وبانحراف معياري (0.435). وقد حلت الفقرة "ان لا يكون عضوا في مجلس ادارة البنك او مالكا لشركة يتعامل معها البنك" المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.728) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة "ان لا يكون عضوا في هيئة رقابة شرعية لدى أي بنك اسلامي اخر مرخص في المملكة الاردنية الهاشمية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.971) وبأهمية نسبية مرتفعة.

### 3- اجتماعات الهيئة الشرعية

الجدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتب والأهمية النسبية لفقرات اجتماعات الهيئة الشرعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
15	تقوم الهيئة الشرعية بعمل اجتماعات بشكل دوري للقيام بالمراجعات الدورية وبمتابعة الالتزام الشرعي بعمليات البنك	4.660	0.534	1	مرتفعة
16	تقوم الهيئة الشرعية بعقد اجتماعات بناء على طلب رئيسها او طلب اثنين من اعضائها او قرار من المجلس او الرئيس التنفيذي	4.223	0.559	3	مرتفعة
17	يحضر اعضاء الهيئة الشرعية الاجتماعات بشكل دائم	4.447	0.590	2	مرتفعة

متوسطة	5	0.710	3.650	يكون اجتماع الهيئة الشرعية قانونيا بحضور غالبية الاعضاء	18
مرتفعة	4	0.656	4.019	يقوم امين سر الهيئة الشرعية بتدوين محاضر اجتماعات الهيئة بصورة دقيقة وكاملة	19
مرتفعة		<b>0.443</b>	<b>4.200</b>	<b>المتوسط العام</b>	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لفقرات اجتماعات الهيئة الشرعية من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.200) وبانحراف معياري (0.443). وقد حلت الفقرة "تقوم الهيئة الشرعية بعمل اجتماعات بشكل دوري للقيام بالمراجعات الدورية وبمتابعة الالتزام الشرعي بعمليات البنك" المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.660) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة "يكون اجتماع الهيئة الشرعية قانونيا بحضور غالبية الاعضاء" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.650) وبأهمية نسبية متوسطة.

#### 4- بيئة الضبط والرقابة الشرعية

الجدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات بيئة الضبط والرقابة الشرعية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبه	الأهمية النسبية
20	تقوم الهيئة بالتأكد من ان اعمال البنك تتسجم مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية	3.767	0.744	6	مرتفعة
21	تقوم الهيئة بالتأكد من تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة بشأن الالتزام بالجوانب الشرعية للمعاملات	4.592	0.585	3	مرتفعة
22	تقوم الهيئة بتوثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات ادارة دائرة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمد في المجلس ضمن ميثاق التدقيق الشرعي	4.670	0.473	2	مرتفعة
23	تقوم الهيئة بالتأكد من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي باي اعمال تنفيذية	4.864	0.344	1	مرتفعة

مرتفعة	4	0.575	4.301	تقوم الهيئة بمراجعة عمل الوحدات التنظيمية في دوائر الادارة العامة والفروع والشركات التابعة	24
مرتفعة	5	0.582	4.117	تقوم الهيئة بمراجعة القضايا الشرعية في الشركات التابعة للبنك	25
مرتفعة		<b>0.386</b>	<b>4.385</b>	<b>المتوسط العام</b>	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لفقرات بيئة الضبط والرقابة الشرعية من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.385) وبانحراف معياري (0.386). وقد حلت الفقرة "تقوم الهيئة بالتأكد من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأي اعمال تنفيذية" المرتبة الاولى بمتوسط حسابي (4.864) وبأهمية نسبية مرتفعه، في حين حلت الفقرة "تقوم الهيئة بالتأكد من ان اعمال البنك تتسجم مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.767) وبأهمية نسبية مرتفعة.

ولمقارنة أبعاد هيئة الرقابة الشرعية تم اعداد الجدول الاتي:

الجدول (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لأبعاد هيئة الرقابة

#### الشرعية

الرقم	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبه	الاهمية النسبية
1	كفاءة الهيئة الشرعية	4.268	0.404	2	مرتفعة
2	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	4.257	0.435	3	مرتفعة
3	اجتماعات الهيئة الشرعية	4.200	0.443	4	مرتفعة
4	بيئة الضبط والرقابة الشرعية	4.385	0.386	1	مرتفعة
	<b>هيئة الرقابة الشرعية</b>	<b>4.278</b>	<b>0.357</b>		مرتفعة

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط العام لهيئة الرقابة الشرعية من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام (4.278) وبانحراف معياري بلغ (0.357). وقد حل بعد (بيئة الضبط

والرقابة الشرعية) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.385) وبانحراف معياري (0.386) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حل بعد (اجتماعات الهيئة الشرعية) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (4.200) وبانحراف معياري (0.443) وبأهمية نسبية مرتفعة.

### ثانيا: المتغير التابع، الإفصاح البيئي

الجدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والأهمية النسبية لفقرات الإفصاح البيئي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
26	يقوم البنك بمراقبة التلوث في تسيير العمليات التجارية	4.825	0.452	1	مرتفعة
27	يفصح البنك عن البيانات التي تشير الى التزام البنوك الاسلامية بالقوانين واللوائح البيئية	4.777	0.484	2	مرتفعة
28	يفصح البنك عن البيانات التي تشير الى ان التلوث الناجم عن العمليات قد تم تخفيضه او سيتم تخفيضه	4.660	0.552	4	مرتفعة
29	منع او اصلاح الاضرار التي لحقت بالبيئة الناتجة عن المعالجة او الموارد الطبيعية، واستصلاح الاراضي او اعادة التحريج	4.350	0.555	6	مرتفعة
30	الحفاظ على الموارد الطبيعية، على سبيل المثال. اعادة تدوير الورق	4.107	0.609	12	مرتفعة
31	استخدام المواد المعاد تدويرها	4.592	0.601	5	مرتفعة
32	دعم الحملة البيئية	4.146	0.720	11	مرتفعة
33	الحصول على جائزة تتعلق بالبرامج او السياسات البيئية للشركة	4.689	0.642	3	مرتفعة
34	منع النفايات وطرق تصريفها	4.204	0.691	10	مرتفعة
35	الانفاق على معدات مكافحة التلوث	4.078	0.572	14	مرتفعة
36	التعاون مع الوكالات البيئية	4.223	0.713	9	مرتفعة
37	تصميم مرافق منسجمة مع البيئة	4.262	0.792	8	مرتفعة
38	تحسين المناظر الطبيعية	4.097	0.679	13	مرتفعة
39	المساهمة النقدية او المواد لتجميل البيئة	3.961	0.727	15	مرتفعة
40	استعادة المباني التاريخية	3.709	0.775	17	مرتفعة
41	اجراء دراسات لمعرفة الاثر البيئي للشركات على البيئة	3.951	0.719	16	مرتفعة

متوسطة	18	1.094	3.194	تدريب الموظفين في القضايا البيئية	42
مرتفعة	7	0.733	4.330	تطبيق التكنولوجيا لدعم الوجود البيئي	43
مرتفعة		<b>0.424</b>	<b>4.231</b>	<b>المتوسط العام</b>	

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لفقرات الإفصاح البيئي من حيث الأهمية النسبية مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.231) وبانحراف معياري (0.424). وقد حلت الفقرة "يقوم البنك بمراقبة التلوث في تسيير العمليات التجارية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.825) وبأهمية نسبية مرتفعة، في حين حلت الفقرة "تدريب الموظفين في القضايا البيئية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.194) وبأهمية نسبية متوسطة، وهذا يشير الى ان مستوى الافصاح البيئي في البنوك الاسلامية مرتفعة بشكل عام من وجهة نظر (Abdelrohman ، et.al، 2016)

#### 4.4 اختبار فرضيات الدراسة

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض اختبار الفرضيات، حيث تم اخضاع الفرضية الرئيسة الأولى لتحليل الانحدار الخطي المتعدد والمتدرج Multiple and Stepwise Linear Regression، وتم إخضاع الفرضيات المتفرعة منها لتحليل الإنحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression.

## الفرضية الرئيسية H0

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لهيئة الرقابة الشرعية بأبعادها (كفاءة الهيئة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، اجتماعات الهيئة الشرعية، وبيئة الضبط والرقابة الشرعية) على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

قد تم إخضاع الفرضيات المتفرعة من هذه الفرضية، لتحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت

النتائج كما يلي:

H01: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لكفاءة الهيئة الشرعية على

الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

الجدول (20): \* نتائج اختبار أثر بعد (كفاءة الهيئة الشرعية) على الإفصاح البيئي

جدول المعاملات Coefficients					تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary		المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	درجة الحرية Df	F	R <sup>2</sup> معامل التحديد	R معامل الارتباط	
0.000	6.541	0.088	0.574	كفاءة الهيئة الشرعية	0.000	1	42.782	0.298	0.545	الإفصاح البيئي

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

تشير نتائج الجدول (20) أن قيمة ( $R=0.545$ )، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد

(كفاءة الهيئة الشرعية) و(الإفصاح البيئي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.298$ )، وهذا يعني

أن بعد (كفاءة الهيئة الشرعية) قد فسرت ما مقداره (29.8%) من التباين في (الإفصاح البيئي)، مع بقاء

العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (42.782) عند مستوى ثقة (Sig=0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) وعند درجة حرية واحدة.

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B=0.574) وأن قيمة (t=6.541) عند مستوى ثقة (Sig=0.000) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى ونقبل الفرضية الفرعية البديلة

القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لكفاءة الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

H02: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

الجدول (21): \* نتائج اختبار أثر بعد (استقلالية هيئة الرقابة الشرعية) على الإفصاح البيئي

جدول المعاملات Coefficients					تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	درجة الحرية Df	F	R <sup>2</sup>	R	
مستوى الدلالة	المحسوبة				مستوى الدلالة		المحسوبة	معامل التحديد	معامل الارتباط	
0.000	8.641	0.074	0.636	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية	0.000	1	74.659	0.425	0.652	الإفصاح البيئي

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

تشير نتائج الجدول (21) أن قيمة ( $R=0.652$ )، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (استقلالية هيئة الرقابة الشرعية) و(الإفصاح البيئي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.425$ )، وهذا يعني أن بعد (استقلالية هيئة الرقابة الشرعية) قد فسرت ما مقداره (42.5%) من التباين في (الإفصاح البيئي)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة ( $F$ ) قد بلغت (74.659) عند مستوى ثقة ( $Sig=0.000$ ) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) وعند درجة حرية واحدة.

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ( $B=0.636$ ) وأن قيمة ( $t=8.641$ ) عند مستوى ثقة ( $Sig=0.000$ ) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاستقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

H03: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاجتماعات الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

الجدول (22): \* نتائج اختبار أثر بعد (اجتماعات الهيئة الشرعية) على الإفصاح البيئي

جدول المعاملات Coefficients					تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary		المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	درجة الحرية Df	F	R <sup>2</sup> معامل التحديد	R معامل الارتباط	
0.000	10.465	0.066	0.691	اجتماعات الهيئة الشرعية	0.000	1	109.514	0.520	0.721	الإفصاح البيئي

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

تشير نتائج الجدول (22) أن قيمة ( $R=0.721$ )، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد اجتماعات الهيئة الشرعية) و(الإفصاح البيئي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.520$ )، وهذا يعني أن بعد اجتماعات الهيئة الشرعية) قد فسرت ما مقداره (52.0%) من التباين في الإفصاح البيئي، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (109.514) عند مستوى ثقة ( $Sig=0.000$ ) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) وعند درجة حرية واحدة.

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ( $B=0.691$ ) وأن قيمة ( $t=10.465$ ) عند مستوى ثقة ( $Sig=0.000$ ) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لاجتماعات الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

H04: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لبيئة الضبط والرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

الجدول (23): \* نتائج اختبار أثر بعد (بيئة الضبط والرقابة الشرعية) على الإفصاح البيئي

جدول المعاملات Coefficients					تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summary		المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F*	درجة الحرية Df	F	R <sup>2</sup> معامل التحديد	R معامل الارتباط	
0.000	13.334	0.066	0.877	بيئة الضبط والرقابة الشرعية	0.000	1	177.801	0.638	0.799	الإفصاح البيئي

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

تشير نتائج الجدول (23) أن قيمة ( $R=0.799$ )، وهذا يعني أن هناك علاقة موجبة بين بعد (بيئة الضبط والرقابة الشرعية) و(الإفصاح البيئي). ويتبين أن قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.638$ )، وهذا يعني أن بعد (بيئة الضبط والرقابة الشرعية) قد فسرت ما مقداره (63.8%) من التباين في الإفصاح البيئي، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (177.801) عند مستوى ثقة ( $Sig=0.000$ ) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ) وعند درجة حرية واحدة.

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة ( $B=0.877$ ) وأن قيمة ( $t=13.334$ ) عند مستوى ثقة ( $Sig=0.000$ ) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ ).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة ونقبل الفرضية الفرعية البديلة

القاتلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لبيئة الضبط والرقابة الشرعية

على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

ولاختبار الفرضية الرئيسية، تم استخدام تحليل الإنحدار المتعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (24): نتائج اختبار أثر (هيئة الرقابة الشرعية) على الإفصاح البيئي

جدول المعاملات Coefficients				تحليل التباين ANOVA			ملخص النموذج Model Summery		المتغير التابع	
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان	Sig F* مستوى الدلالة	درجة الحرية Df	F المحسوبة	R <sup>2</sup> معامل التحديد		R معامل الارتباط
0.031	2.193	0.078	0.170	كفاءة الهيئة الشرعية	0.000	4	52.286	0.681	0.825	الإفصاح البيئي
0.754	0.314	0.092	0.029	استقلالية هيئة الرقابة الشرعية						
0.029	2.216	0.096	0.212	اجتماعات الهيئة الشرعية						
0.000	5.113	0.111	0.569	بيئة الضبط والرقابة الشرعية						

\* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

تشير نتائج الجدول رقم (24) أن معامل الارتباط ( $R=0.825$ ) يشير إلى العلاقة بين المتغيرات

المستقلة والمتغير التابع، كما أن أثر المتغيرات المستقلة (أبعاد هيئة الرقابة الشرعية) على المتغير التابع

(الإفصاح البيئي) هو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة (52.286)، وبمستوى

دلالة (Sig=0.000) وهو أقل من 0.05، حيث ظهر أن قيمة معامل التحديد ( $R^2=0.681$ ) وهي

تشير إلى أن (68.1%) من التباين في (الإفصاح البيئي) يمكن تفسيره من خلال التباين في (أبعاد هيئة

## الرقابة الشرعية) مجتمعة.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (كفاءة الهيئة الشرعية) قد بلغت (0.170) وأن قيمة t عنده هي (2.193)، وبمستوى دلالة (Sig=0.031)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. أما قيمة B عند بعد (استقلالية هيئة الرقابة الشرعية) قد بلغت (0.029) وأن قيمة t عنده هي (0.314)، وبمستوى دلالة (Sig=0.754)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد غير معنوي. وقد بلغت قيمة B عند بعد (اجتماعات الهيئة الشرعية) (0.212) وقيمة t عنده هي (2.216)، وبمستوى دلالة (Sig=0.029)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبلغت قيمة B عند بعد (بيئة الضبط والرقابة الشرعية) (0.569) وقيمة t عنده هي (5.113)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي.

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية الرئيسية، ونقبل الفرضية البديلة القائلة:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha \leq 0.05$ ) لهيئة الرقابة الشرعية بأبعادها (كفاءة الهيئة الشرعية، استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، اجتماعات الهيئة الشرعية، وبيئة الضبط والرقابة الشرعية) على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن".

ولتحديد أي من أبعاد هيئة الرقابة الشرعية كان له الأثر الأبرز على الإفصاح البيئي، تم

استخدام تحليل الانحدار المتدرج، وكانت النتيجة على النحو التالي:

الجدول (25): نتائج تحليل الانحدار المتدرج للفرضية الرئيسية

النموذج	هيئة الرقابة الشرعية	B	قيمة t المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة	R <sup>2</sup> معامل التحديد	F المحسوبة	Sig* مستوى الدلالة

0.000	177.801	0.638	0.000	13.334	0.877	بيئة الضبط والرقابة الشرعية	الأول
0.000	97.272	0.660	0.000	10.339	0.776	بيئة الضبط والرقابة الشرعية	الثاني
			0.011	2.589	0.186	كفاءة الهيئة الشرعية	
0.000	70.322	0.681	0.000	5.347	0.577	بيئة الضبط والرقابة الشرعية	الثالث
			0.011	2.575	0.180	كفاءة الهيئة الشرعية	
			0.014	2.497	0.222	اجتماعات الهيئة الشرعية	

\*يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ( $\alpha \leq 0.05$ )

تبين نتائج تحليل الانحدار التدريجي ترتيب دخول المتغيرات في نموذج الانحدار الذي يمثل أثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي، حيث تبين أن (بيئة الضبط والرقابة الشرعية) جاءت في المرتبة الأولى، وفسرت ما نسبته (63.8%) من التباين في المتغير التابع، وعند إضافة (كفاءة الهيئة الشرعية) في النموذج الثاني، ارتفعت نسبة التفسير لتصل إلى (66.0%)، كما وقد أدى إضافة (اجتماعات الهيئة الشرعية) إلى ارتفاع نسبة التفسير لتصل إلى (68.1%). ونلاحظ أن أثر جميع المتغيرات المستقلة، كان أثراً معنوياً عند مستوى دلالة أقل من 0.05، باستثناء بعد (استقلالية هيئة الرقابة الشرعية).

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

## الفصل الخامس

### النتائج والتوصيات

## 1.5 النتائج:

### 1.1.5 النتائج المتعلقة بالتحليل الوصفي لمجالات الدراسة:

بينت النتائج أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات هيئة الرقابة الشرعية ككل قد جاءت جميعها بالمستوى المرتفع، وجاء مجال بيئة الضبط والرقابة بالمرتبة الاولى ثم مجال كفاءة الهيئة الشرعية بالمرتبة الثانية ثم جاء مجال استقلالية هيئة الرقابة الشرعية بالمرتبة الثالثة وأخيراً جاء مجال اجتماعات الهيئة الشرعية، وقد جاءت هذه الدراسة بالتوافق مع دراسة (العمرى، 2017) والتي توصلت الى أن المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمجالات الحوكمة الشرعية مرتفعة ككل للحد من ادارة الارباح في البنوك الاسلامية العاملة في الأردن. ونتائج دراسة (المصلييت، 2018) من خلال وجود أثر ذو دلالة احصائية لمتطلبات حوكمة الرقابة الشرعية للحد من إدارة الأرباح.

أما فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة، فقد بينت النتائج ما يلي:

1- جاءت المتوسطات الحسابية لمعيار **كفاءة الهيئة الشرعية** بالمستوى المرتفع، وتبين أن الهيئة تقوم بأعداد دليل اجراءات يشمل نظام عمل الهيئة واختصاصاتها ومسؤوليتها وتنظيم علاقتها مع الإدارة التنفيذية العليا، وتقوم أيضا الهيئة بمراعات البيئة الشرعية والتشريعية في المملكة الأردنية الهاشمية.

وتوافقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (المصلييت، 2018).

2- جاءت المتوسطات الحسابية لمعيار **استقلالية هيئة الرقابة الشرعية** بالمستوى المرتفع، وتبين أن لا يكون عضواً في مجلس ادارة البنك أو مالكاً لشركة يتعامل معها البنك، وايضاً ان لا تربطه بأي من اعضاء المجلس أو بأي عضو من الادارة التنفيذية العليا في البنك قرابة حتى الدرجة الثانية.0

وتوافقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (المصلييت، 2018) من خلال وجود أثر ذو دلالة احصائية لمتطلبات حوكمة الرقابة الشرعية.

3- جاءت المتوسطات الحسابية لمعيار **اجتماعات الهيئة الشرعية** بالمستوى المرتفع، وتبين أن الهيئة الشرعية تقوم بعمل اجتماعات بشكل دوري للقيام بالمراجعات الدورية وبمتابعة الالتزام الشرعي بعمليات البنك، وأيضاً أن يحضر أعضاء الهيئة الشرعية الاجتماعات بشكل دائم.

4- جاءت المتوسطات الحسابية لمعيار **بيئة الضبط والرقابة الشرعية** بالمستوى المرتفع، وتبين أن تقوم الهيئة بالتأكد من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي بأي أعمال تنفيذية، وأيضاً أن تقوم الهيئة بتوثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات ادارة دائرة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمد في المجلس ضمن ميثاق التدقيق الشرعي.

وتوافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العمرى، 2017) وتبين النتائج ان المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الحوكمة الشرعية مرتفعة ككل للحد من إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

5- جاءت المتوسطات الحسابية للمتغير التابع: الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بالمستوى المرتفع، وتبين أن مستوى الإفصاح البيئي مرتفع من وجهة نظر (saed، at.al، 2018) ودراسة (Adel، Amer، 2017) ودراسة (Abedalrohman، at.al، 2016) مرتفعة نسبياً حيث أن البنك يقوم بمراقبة التلوث في تسيير العمليات التجارية، وايضاً أن البنك يفصح عن البيانات التي تشير إلى إلتزام البنوك الإسلامية بالقوانين واللوائح البيئية.

### 2.1.5 النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:

تم رفض فرضية الدراسة الصفريّة الرئيسيّة وقبول الفرضية البديلة والتي تشير الى أنه يوجد أثر لمعايير هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن. وفيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية فقد تبين ما يلي:

1. وجود أثر لمعيار كفاءة الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

2. وجود أثر لمعيار استقلالية هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

3. وجود أثر لمعيار اجتماعات الهيئة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

4. وجود أثر لمعيار بيئة الضبط والرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن.

## 2.5 التوصيات:

بالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بما يأتي:

1. ضرورة بذل المزيد من الجهود في الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الإجتماعية لدى المصارف الإسلامية العاملة في الأردن لبناء سمعة جيدة لها، تجاه قيامها بالدور الإجتماعي المنشود منها.
2. ينبغي أن لا يقتصر أثر هيئة الرقابة الشرعية على تصنيف المعاملات الى جائزة شرعاً وأخرى غير جائزة والرد على الاستفسارات المقدمة لها من ادارة البنك فقط، بل يجب أن تتعدى ذلك الى اقتراح البدائل الممكنة التي لا تتعارض مع الاحكام الشرعية.
3. وجود مراقب شرعي في كل فرع من فروع البنوك الإسلامية بصفة دائمة يتبع هيئة الرقابة الشرعية.
4. وجود هيئة عامة لكل هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن لتبادل المعلومات والآراء .
5. نشر الفتاوي التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية سنوياً في كل بنك من البنوك الإسلامية، مع ذكر آراء المعارضين لكل فتوى ان كانت خلافية.
6. وجود دور لهيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن لتفعيل القروض الحسنة للمحتاجين له.
7. ضرورة التركيز على الإفصاح البيئي وزيادة مستوى الإفصاح عنه، لما له من دلالة ايجابية على أن البنوك تسعى للحفاظ على موارد المجتمع.
8. ضرورة فرض عقوبات وغرامات تلزم البنوك الإسلامية بتحمل مسؤوليتها تجاه البيئة.

## قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية

- ابو العزم، فهمي. (2005). معوقات الافصاح البيئي في التقارير المالية، حالة جمهورية مصر العربية، مجلة الادارة العامة، المجلد (45)، العدد (1). مصر.
- ابو غدة، عبد الستار. (2001). الهيئات الشرعية. المؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. عمان، الأردن.
- ابو ماضي، كامل احمد. (2015). أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد (23)، العدد (2)، 61-88.
- إلياس ، شرشاقه. (2018). أثر الإفصاح المحاسبي البيئي للشركات، دراسة مجموعة من المؤسسات الفرنسية والجزائرية . ( أطروحة دكتوراة ). جامعة فرحات عباس سطيف-1. سطيف ، الجزائر .
- بورقبة، شوقي عاشور. (2015). اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الاسلامية دراسة حالة دول الخليج. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، المجلد (28)، رقم (3). السعودية.
- الزيود، عبد الناصر طلب. (2013). المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في الاردن (2008-2010). مجلة دراسات العلوم الإدارية. المجلد (40)، العدد (1). قسم الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
- شحاتة، حسين. (2011). طبيعة وأسس ومعايير محاسبة البنوك الاسلامية، كلية التجارة، جامعة الازهر، مصر.
- شويده، احمد ذياب احمد. (2003). دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية في قطاع غزة. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاسلامية، المجلد (11)، العدد (2)، غزة، فلسطين.

- صالح ، موسى .(2015) الوعي البيئي ودوره في تطبيق الافصاح المحاسبي البيئي للشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة واثرة على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي .( رسالة دكتوراة) جامعة الجنان . طرابلس ، لبنان .
- الصوفي، فارس جميل حسين. القطيش، حسن فليح مفلح. قراقيش، جهاد. (2012). أهمية التكاليف والافصاح البيئي في ترشيد القرارات الادارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد (29). بغداد، العراق.
- عبدالسيد ، ناظم . سلطان ، اياد . يوسف ، زينب . (2009) المحاسبة البيئية الاطار المقترح للإفصاح عن المعلومات البيئية في النظام المحاسبي الموحد ، دراسة تطبيقية في شركة مصفاة الجنوب،(مصفى البصرة). البصرة ، العراق .
- عبيدات، هدى عوني عبدالرحمن. ( 2011). الافصاح البيئي في التقارير السلوكية للشركات المساهمة العامة الصناعية الاردنية ومحدداته: دراسة تحليلية .( رسالة ماجستير) . جامعة اليرموك الاردن .
- عثمان، فاضل نبي. (2014). دور الافصاح البيئي في دعم الاداء المتميز للشركات، دراسة استطلاعية في عينة من اقليم كوردستان/ العراق. مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، العراق.
- عزيز، محمد عزيز. (2018). دور الافصاح المحاسبي عن التكاليف البيئية في الشركات الصناعية العراقية دراسة تطبيقية على بعض الشركات المدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية. (رسالة ماجستير). جامعة المثنى، بغداد، العراق.
- عطية، عبدالله. (2016). مفاهيم الرقابة والتدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق. المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي. اسطنبول، تركيا.

- العمري، محمد فيصل محمود. (2017). دور الحوكمة الشرعية في الحد من ادارة الأرباح دراسة ميدانية في البنوك الاسلامية العاملة في الأردن، (رسالة ماجستير). جامعة جرش، جرش، الاردن.
- عياصرة، ماهر محمد سليمان. (2018). أثر ضغط أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح البيئي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. (رسالة ماجستير). جامعة جرش، جرش، الأردن.
- العيسى ، علا عبدالجبار . (2014) . حوكمة الشركات والتعثر المالي : دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. ( رسالة ماجستير ) . جامعة اليرموك ، الاردن
- قاسم ، وحيد سماح منير . ( 2017 ). اثر الإفصاح البيئي على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية .(رسالة ماجستير ) . جامعة الاسراء الخاصة ، الاردن.
- كريم، حسن. (2010). ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص105.
- مارق، سعد. (2009). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. منشورات جامعة الملك خالد، أبها، السعودية.
- محمد ، عبير محمد قنديل (2012). دراسة اختبارية للعلاقة بين الاداء البيئي والافصاح البيئي في الشركات المساهمة المصرية. (رسالة ماجستير ) . جامعة الزقازيق، مصر.
- المصلييت ،ناصر جمعان ناصر. (2018) دور حوكمة الرقابة الشرعية في الحد من إدارة الأرباح في المصارف الإسلامية الكويتية.( رسالة ماجستير) . جامعه آل البيت ، الاردن .
- النابلسي، دعاء. (2011). أثر الإفصاح عن التكاليف البيئية في القوائم المالية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية في مدينة العقبة. جامعة البلقاء التطبيقية/كلية العقبة الجامعية، ص32-33.
- النابلسي، زينب حسان. الهنيني، ايمان احمد. الدبعي، ديابا محمد. (2018). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية السنوية على تحقيق ميزة تنافسية لدى المصارف

الاسلامية العاملة في الاردن. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد (26)، العدد(3). جامعة البلقاء التطبيقية، الاردن.

- وزارة البيئة. (2017/3/19). قانون رقم (6) لسنة 2017 قانون حماية البيئة. الجريدة الرسمية، ص(2703-2724). عمان، الاردن.

- دليل الحاكمية المؤسسية. (2016). البنك الإسلامي الأردني. P: 24/32. الأردن

- **REFERENCE:**

- AAOIFI. (2010). Accounting, Auditing and governance Standards for Islamic Financial Institutions. Manama, Kingdom of Bahrain: **Accounting and Auditing Organisation for Islamic Financial Institutions.**
- Abdelrahman, Mohamed Ibrahim. Bin Yahya, Sofri. Abdalla, Yousif Abdelbagi. (2015). Examining the Influence of the Characteristics of Islamic Banks and Shariah Supervisory Board on the Level of Social Responsibility Disclosure: A Review from Sudan. **International Journal of Business and Innovation.** Vol. 2, Issue 3, 2015.
- Abdelrahman, Mohamed Ibrahim. Yousif, Abdelbagi Abdalla. Sofri, Bin Yahya. (2016). The Islamic Values Linking With The Social Responsibility Disclosure By Sudanese Islamic Banks. **Journal of Global Business and Social Entrepreneurship (GBSE).** Vol. 1: no. 2 page 68–75.
- Abdul Rahman, Azhar. Bukair, Abdullah Awadh. (2013). The Influence of the Shariah Supervision Board on Corporate Social Responsibility Disclosure by Islamic Banks of Gulf Co-Operation Council Countries. **Asian Journal of Business and Accounting 6(2)**, G21, M14, M41, Z12.
- Adel Ahmad, Amr El\_Balhiy. (2017). An Investigation Of The Disclosure Of Corporate Social Responsibility In UK Islamic Banks. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Volume 21, Number 3.
- Azim M., Ahmed E., and D,Netto B. (2011). Corporate Social Disclosure in Bangladesh: A Study of the Financial Sector. *International Review of Business Reserch Papers*, Vol. 7, No. 2, March.
- Dienes, Dominik. Velte, Patrick. (2015). The Impact of Supervisory Board Composition on CSR Reporting. Evidence from the German Two-Tier System. **Academic Editor: Giuseppe Ioppolo.** Institute of Auditing and Taxation, University of Hamburg, Max-Brauer-Allee 60, 22527 Hamburg, Germany.
- Farook, S., Hassan, M. K., & Lanis, R. (2011). Determinants of corporate social responsibility disclosure: The case of Islamic banks. **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, 2(2), 114-141.

- Harapan, Nurlaila. (2017). The Integration Of Disclosure Of Islamic Social Reporting (ISR) In Islamic Bank Financial Statements. **Faculty of Islamic Economics and Businesses, Universitas Islam Negeri Surabaya**. DOI: 10-1051,
- Hindiyeh, M. (2007). Assessment of Corporate Environmental Responsibility in Jordan. **UNDP Project "Launching the UN Global Compact"**.
- Rabi, Ala'a Mohammad. (2019). Board Characteristics and Environmental Disclosure: Evidence from Jordan, **International Journal of Business and Management**; Vol. 14, No. 2.
- Sa'ed, Ahmad Sulub. Salleh, Zalalyleh. & Hashim, Hafza Aishah. (2018). A Review Of Corporate Governance And Corporate Social Responsibility Disclosure Of Islamic Banks: A Call For Additional Transparency. **The Role of Transparency and Management Integrity in Organizational Sustainability**, 145-155.
- Sekaran, U. (2006). **Research Methods For Business**, A Skill-Building Approach. John Wiley and Sons Inc, New York.

## قائمة الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبانة

ملحق رقم (2) أسماء محكمي الاستبانة

الملحق رقم (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## استبانة

الأخ المشارك / الأخت المشاركة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يقوم الطالب بإعداد دراسة بعنوان: اثر هيئة الرقابة الشرعية على الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الاردن دراسة ميدانية، ولأهمية رايكم حول موضوع الدراسة نأمل ان نجد التعاون البناء لإنجاز اهداف هذه الدراسة من خلال التفضل بقراءة أسئلة هذه الاستبانة والاجابة على أسئلتها بدقة وكلنا أمل وثقة بأن ذلك سيؤدي بلا شك الى انجاز هذه الدراسة بأفضل النتائج والتوصيات الممكنة، علما انه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث: معتصم عادل محمد الزريقات

### الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

#### 1- الجنس

انثى

ذكر

#### 2- العمر

من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة   
من 50 سنة فأكثر

أقل من 30 سنة   
من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة

#### 3- المؤهل العلمي

دبلوم عالي   
دكتوراه

بكالوريوس   
ماجستير

#### 4- سنوات الخبرة في العمل

أقل من 6 سنوات	<input type="text"/>	من 6 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	<input type="text"/>
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	<input type="text"/>	من 15 سنة فأكثر	<input type="text"/>

### 5- المسمى الوظيفي

مدير دائرة	<input type="text"/>	رئيس قسم	<input type="text"/>
رئيس شعبه	<input type="text"/>		

### الجزء الثاني: متغيرات الدراسة

أرجو التكرم بإدلاء آرائكم بموضوعية عن الأسئلة التالية بوضع إشارة (✓) مقابل الفقرة التي ترونها مناسبة بحسب وجهة نظرکم.

الرقم	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
أولاً: المتغير المستقل: هيئة الرقابة الشرعية						
1- كفاءة الهيئة الشرعية						
1	تقوم الهيئة بإعداد دليل اجراءات يشمل نظام عمل الهيئة واختصاصاتها ومسؤولياتها وتنظيم علاقتها الادارة التنفيذية العليا					
2	تقوم الهيئة بمراعاة البيئة الشرعية والتشريعية في المملكة الاردنية الهاشمية					
3	يقوم اعضاء الهيئة بالالتزام بتطبيق مدونة قواعد السلوك المهني المعمول فيها بالبنك					
4	تراعي الهيئة المحافظة على مبدأ العدل والانصاف بين اصحاب المصالح					
5	تقوم الهيئة بمراجعة السياسات والارشادات للتأكد من موافقتها مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية					
6	تقوم الهيئة بالأخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرار الجوانب القانونية والتشريعية المعمول بها					
7	تقوم الهيئة بتقدير اختلاف الآراء بين مختلف المذاهب					

					الفقهية وتباينات الخبرة بين زملاء الهيئة	
					تقوم الهيئة بمراقبة اعمال البنك وانشطته من حيث توافقتها مع احكام الرقابة الشرعية	8
<b>2- استقلالية هيئة الرقابة الشرعية</b>						
					ان لا يكون عضو الهيئة حاصلًا على أي تمويل له، او لأي من افراد عائلته من البنك الذي يعمل به	9
					ان لا يكون عضو الهيئة قد عمل موظفًا في البنك او أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لتعيينه في هيئة الرقابة	10
					ان لا يكون عضواً في هيئة رقابة شرعية لدى أي بنك اسلامي اخر مرخص في المملكة الاردنية الهاشمية	11
					ان لا يكون عضواً في مجلس ادارة البنك او مالكا لشركة يتعامل معها البنك	12
					ان لا تربطه بأي من اعضاء المجلس او بأي عضو من الادارة التنفيذية العليا في البنك قرابة حتى الدرجة الثانية	13
					ان لا يكون مساهما او ممثلا لمساهم رئيسي في البنك او مساهما لأي من الشركات التابعة للبنك	14
<b>3- اجتماعات الهيئة الشرعية</b>						
					تقوم الهيئة الشرعية بعمل اجتماعات بشكل دوري للقيام بالمراجعات الدورية وبمتابعة الالتزام الشرعي بعمليات البنك	15
					تقوم الهيئة الشرعية بعقد اجتماعات بناء على طلب رئيسها او طلب اثنين من اعضائها او قرار من المجلس او الرئيس التنفيذي	16
					يحضر اعضاء الهيئة الشرعية الاجتماعات بشكل دائم	17
					يكون اجتماع الهيئة الشرعية قانونيا بحضور غالبية الاعضاء	18
					يقوم امين سر الهيئة الشرعية بتدوين محاضر اجتماعات الهيئة بصورة دقيقة وكاملة	19
<b>4- بيئة الضبط والرقابة الشرعية</b>						
					تقوم الهيئة بالتأكد من ان اعمال البنك تتسجم مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية	20
					تقوم الهيئة بالتأكد من تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة بشأن الالتزام بالجوانب الشرعية للمعاملات	21

					تقوم الهيئة بتوثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات ادارة دائرة التدقيق الشرعي الداخلي المعتمد في المجلس ضمن ميثاق التدقيق الشرعي	22
					تقوم الهيئة بالتأكد من عدم تكليف موظفي التدقيق الشرعي الداخلي باي اعمال تنفيذية	23
					تقوم الهيئة بمراجعة عمل الوحدات التنظيمية في دوائر الادارة العامة والفروع والشركات التابعة	24
					تقوم الهيئة بمراجعة القضايا الشرعية في الشركات التابعة للبنك	25
<b>ثانياً: المتغير التابع: الإفصاح البيئي في البنوك الإسلامية العاملة في الاردن</b>						
					يقوم البنك بمراقبة التلوث في تسيير العمليات التجارية	26
					يفصح البنك عن البيانات التي تشير الى التزام البنوك الإسلامية بالقوانين واللوائح البيئية	27
					يفصح البنك عن البيانات التي تشير الى ان التلوث الناجم عن العمليات قد تم تخفيضه او سيتم تخفيضه	28
					منع او اصلاح الاضرار التي لحقت بالبيئة الناتجة عن المعالجة او الموارد الطبيعية، واستصلاح الاراضي او اعادة التحريج	29
					الحفاظ على الموارد الطبيعية، على سبيل المثال. اعادة تدوير الورق	30
					استخدام المواد المعاد تدويرها	31
					دعم الحملة البيئية	32
					الحصول على جائزة تتعلق بالبرامج او السياسات البيئية للشركة	33
					منع النفايات وطرق تصريفها	34
					الانفاق على معدات مكافحة التلوث	35
					التعاون مع الوكالات البيئية	36
					تصميم مرافق منسجمة مع البيئة	37
					تحسين المناظر الطبيعية	38
					المساهمة النقدية او المواد لتجميل البيئة	39
					استعادة المباني التاريخية	40
					اجراء دراسات لمعرفة الاثر البيئي للشركات على البيئة	41
					تدريب الموظفين في القضايا البيئية	42
					تطبيق التكنولوجيا لدعم الوجود البيئي	43

شاكرين لكم حسن تعاونكم

ملحق رقم (2)

أسماء محكمي الاستبانة

الرقم	الاسم	الرتبة الاكاديمية	جهة العمل
1	الدكتور سليمان الدلاهمة	استاذ دكتور	جامعة جرش
2	الدكتور محمد فوزي ابو الهيجاء	استاذ مشارك	جامعة جرش
3	الدكتور راجي الزغول	استاذ مشارك	جامعة اليرموك
4	الدكتور حسن الشطناوي	استاذ مشارك	جامعة اربد الاهلية
5	الدكتور هاني الرواشدة	استاذ مشارك	جامعة جرش
6	الدكتور مأمون القضاة	استاذ مشارك	جامعة عجلون الوطنية
7	الدكتور محمود عقاب	استاذ مساعد	جامعة اليرموك
8	الدكتور تيسير المومني	استاذ مساعد	جامعة عجلون الوطنية
9	الدكتور مصطفى الفتاينة	استاذ مساعد	جامعة جدارا